



شبكة منتهكة

العنف الجندي ضد الفلسطينيات
في الفضاء الرقمي

بحث د. نجمة علي

حملة - المركز العربي لتطوير الإعلام الاجتماعي
"شبكة منتهكة" - العنف الجندي ضد الفلسطينيين في الفضاء الرقمي.

الباحثة: د. نجمة علي
تحرير أكاديمي: إيناس خطيب
تدقيق لغوي: مروى حنا، ياسمين عراقي
نقله إلى الإنجليزية: شركة رتاج للحلول الإدارية
تنفيذ الاستطلاع: داتا نيو فيجن
تصميم: أمل شوفاني

أصدر هذا البحث بالشراكة مع صندوق الابتكار من RNW ميديا. صندوق الابتكار من RNW ميديا غير مسؤول عن المحتوى ولا يتفق بالضرورة مع أي وجهة نظر يتم التعبير عنها.



رُخص هذا الإصدار بموجب الرخصة الدولية: نَسب المُصنَّف - غير تجاري - منع الاشتقاق 4.0 دولي للاطلاع على نسخة من الرخصة، يُرجى زيارة الرابط التالي: <https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/>

نتطلع لتواصلكن وتواصلكم معنا عبر القنوات التالية:

البريد الإلكتروني: info@7amleh.org

الموقع الإلكتروني: www.7amleh.org

منصة حر - المرصد الفلسطيني لانتهاكات الحقوق الرقمية: www.7or.7amleh.org

الهاتف: +972 (0) 774020670



تابعنا وتابعونا عبر صفحاتنا على منصات الإعلام الاجتماعية: 7amleh

ملخص تنفيذي	4
مقدمة عامة - العنف الجندي في الفضاء الرقمي	6
العنف الجندي ضد الفلسطينيات في الفضاء الرقمي	9
موضوع البحث	12
ضرورة وأهمية البحث	12
منهجية وآليات البحث	12
نتائج وتحليل المعطيات	15
رصد العنف الجندي ضد الفلسطينيات في الفضاء الرقمي	15
الصور الأكثر شيوعًا للعنف الرقمي ضد النساء في السياق الفلسطيني	17
العنف الجندي ضد الفلسطينيات في الفضاء الرقمي خلال جائحة كوفيد 19	23
آثار العنف الجندي ضد الفلسطينيات في الفضاء الرقمي	25
توصيات للحد من العنف الجندي ضد الفلسطينيات في الفضاء الرقمي	31

ملخص تنفيذي

يشهد الفضاء الرقمي الفلسطيني تزايدًا ملحوظًا في ظاهرة العنف الجندري بين مستخدميهِ/ رواده، متأثرة بخصوصية السياق الفلسطيني السياسي ولا سيما الأثار الناجمة عن السياسات الاستعمارية للسلطات الإسرائيلية، إلى جانب تأثرها بالأحداث الإقليمية بشكل عام، جائحة كوفيد 19 على سبيل المثال. علاوة على ذلك تتأثر ظاهرة العنف الجندري بما يمر به الفلسطينيون/ات على الصعيد الفلسطيني الداخلي من اضطرابات على المستوى الاجتماعي والسياسي، على سبيل المثال أحداث مقام النبي موسى بالقرب من أريحا وما تلاه من نقاش؛ والحريات الشخصية وقضية المثليين/ات؛ وموجة اعتقال الناشطين/ات على خلفية المطالبة بالتحقيق في قضية اغتيال الناشط نزار بنات ومصادرة هواتف الناشطات وابتزازهن من خلال اختراق خصوصيتهن والنفاذ إلى حياتهن الخاصة.

إن ديناميكية استعمال وسائل التواصل الاجتماعي والمشاركة في صياغة الخطاب العام الفلسطيني، يضع الحقوق الرقمية للفلسطينيين/ات على المحك، ليس فقط من قبل السلطات الإسرائيلية وشركات التواصل، إنما أيضا من قبل السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وسلطة الأمر الواقع في قطاع غزة. فضلاً عن السلطة المجتمعية المتمثلة بالعادات والتقاليد والخطاب السائد والمهيمن في السياق الفلسطيني. وبطبيعة الحال المرأة الفلسطينية ليست بمعزل عن هذه المتغيرات والتحديات.

يهدف هذا البحث إلى رصد العنف الجندري في الفضاء الرقمي، الذي من الممكن الإشارة إليه أيضا- بالعنف الجندري السيبراني أو الإلكتروني. وإلى تحليل ظاهرة العنف الإلكتروني في السياق الفلسطيني، أسبابه، أثره وتداعياته، في محاولة لاستكشاف توصيات عينية وعملية لمكافحته والحد منه.

يرتكز البحث على المراجع والأدبيات المتعلقة بالعنف الجندري الرقمي سواء بالقوانين، الأبحاث، المقالات، والتقارير الصادرة عن جهات حكومية ومؤسسات دولية لمكافحة العنف الجندري في الإنترنت، كما أنها تقوم بدراسة ميدانية في المجتمع الفلسطيني عبر استطلاع للرأي وعقد مجموعات بؤرية ومقابلات شخصية معمقة مع ناشطات وخبيرات من المجتمع المدني الفلسطيني.

تظهر النتائج المركزية للبحث بأن خطورة العنف الإلكتروني المبني على النوع الاجتماعي تكمن في سرعة انتشاره بفعل التطور التكنولوجي الهائل والإقبال على استعمال الفضاء الرقمي، وسهولة الاحتيال والتخفي خلف حسابات مزيفة ومن وراء الشاشة، وإمكانية وصوله إلى كل فرد في ظل توافر الأجهزة الذكية لدى معظم أفراد وشرائح المجتمع. تظهر النتائج أيضا، قلة أو التأخر في الإبلاغ عن حالات العنف الرقمي تبعا لثقافة المجتمع السائدة أو عدم الثقة في الشرطة والمنظومة القضائية، ما يشجع المعتدين، في الاستمرار بانتهاك خصوصية الأفراد- ولا سيما النساء- وما يرافق ذلك من آثار سلبية اجتماعية، اقتصادية، قانونية، وتعزيز ثقافة الإفلات من العقاب. إضافة لآثار نفسية لدى الضحايا، ومنها العزلة الاجتماعية، فقدان الثقة، الانسحاب من الحيز العام، السلبية في المجتمع، مع إمكانية تطور تلك الآثار بشكل أخطر وأكبر، خصوصًا العنف الرقمي المبني على النوع الاجتماعي، عادة ما يعبد الطريق لكافة أشكال العنف الأخرى، ويصل إلى درجة الابتزاز المادي والجنسي وحتى الانتحار والقتل.

تشير النتائج المركزية للبحث بأن:

- نحو **90%** من المستطلعات **يستخدمن أسماءهن الحقيقية** على مواقع التواصل الاجتماعي.
- نحو **65%** من المستطلعات **لا يستخدمن صورهن الشخصية** كصورة تعريفية (بروفایل).
- نحو **28%** من المستطلعات **سبق أن تعرضن لمحاولات اختراق حساباتهن** على منصات التواصل الاجتماعي.
- نحو **17%** من المستطلعات **سبق أن تعرضن لمحاولات تسريب الصور** على منصات التواصل الاجتماعي.
- نحو **87%** من المستطلعات **يفحصن إعدادات الخصوصية** على منصات التواصل الاجتماعي.
- نحو **16%** من المستطلعات **تعرضن لمحاولة ابتزاز** على منصات التواصل الاجتماعي.
- نحو **36%** من المستطلعات اللواتي تعرضن للابتزاز الإلكتروني عبر مواقع التواصل الاجتماعي كان ذلك **ابتزازًا جنسيًا**.
- نحو **50%** من المستطلعات **يشعرن بأنهن مراقبات** عبر وسائل التواصل الاجتماعي.
- نحو **25%** من المستطلعات **تعرضن لتعليقات أو مضايقات (استهزاء أو تحقير) لكونهن نساء**.
- نحو **40%** من المستطلعات اللواتي تعرضن لتعليقات أو مضايقات عبر وسائل التواصل الاجتماعي **كانت من أشخاص لا يعرفنهم**.
- نحو **33%** من المستطلعات اللواتي تعرضن لمضايقات عبر وسائل التواصل الاجتماعي **فقط حذفن حساب المرسل ولم يتخذن أي إجراء آخر**.
- نحو **16%** من المستطلعات **تعرضن بشكل شخصي لنوع من أنواع التحرش عبر الإنترنت**.
- نحو **75%** من المستطلعات **يؤيدن مراقبة الاهل لنشاطاتهن** على منصات التواصل الاجتماعي.

مقدمة عامة - العنف الجندري في الفضاء الرقمي

يتناول هذا البحث ظاهرة العنف الجندري الذي تتعرض له الفلسطينيات في الفضاء الرقمي. يُعرّف العنف الجندري على أنه الأفعال الضارة المرتكبة ضد الأفراد على أساس جنسهم، وهي ظاهرة عالمية وانتهاك واضح لحقوق الإنسان. تعرف اتفاقية مجلس أوروبا للوقاية من العنف ضد النساء والعنف المنزلي ومكافحتها عام 2011 العنف الجندري أنه "كل أفعال العنف المبنية على أساس النوع الاجتماعي والتي تؤدي إلى، أو من المرجح أن تؤدي إلى، أذى بدني، أو جنسي، أو نفسي، أو اقتصادي، أو إلى معاناة ضحيته، ويدخل في ذلك التهديد بمثل هذه الأفعال"¹.

وعادة ما تستخدم عبارة العنف ضد المرأة (VAW)² بشكل مرادف لعبارة العنف القائم على النوع الاجتماعي (GBV)، على الرغم من أن المصطلح الأوسع للعنف القائم على النوع الاجتماعي يشمل العنف ضد الرجال والنساء. مع هذا، وفقاً لتقرير صدر عن الأمم المتحدة³ فإن النساء أكثر عرضة للمضايقات عبر الإنترنت بمقدار 27 مرة من الرجال، فضلاً عن تعرّض نحو 73% من النساء للعنف الإلكتروني.

إلى جانب ذلك، يستهدف العنف الجندري كل من يخرج عن المعايير الجندرية السائدة ويُعرّف هويته الجندرية بمعايير لا تتماهى مع الهوية السائدة في المجتمع، على سبيل المثال، المثليين/ات والعابرين والعابرات.⁴ تجدر الإشارة إلى أن البحث الحالي يتناول بالأساس العنف الموجه ضد النساء ويتطرق في بعض الجزئيات إلى العنف الجندري بمفهومه الأوسع.

تعرّف الأمم المتحدة العنف ضد المرأة على أنه "أي فعل عنيف تدفع إليه عصبية الجنس ويترتب عنه أو يرجح أن يترتب عليه أذى أو معاناة للمرأة سواء من الناحية الجسدية أو الجنسية أو النفسية، بما في ذلك التهديد بأفعال من هذا القبيل أو القسر أو الحرمان التعسفي من الحرية، سواء حدث ذلك في الحياة العامة أو الخاصة"⁵. ونستدل من التعريف، بأن العنف ضد المرأة يضم أشكالاً مختلفة وينعكس بممارسات متنوعة، تتجدد وتستحدث وتلائم نفسها مع تطور الأساليب والأدوات بما في ذلك وسائط التواصل.

وعليه، توجد أشكال عدّة للعنف الجندري، منها: العنف اللفظي، العنف الجسدي، العنف الجنسي، العنف النفسي، العنف الاقتصادي، العنف الاجتماعي، ومن الأساليب والساحات الحديثة لممارسة العنف الجندري أو المبنى على النوع الاجتماعي هو الفضاء الرقمي. تنوعت وترادفت الاصطلاحات لتوصيف هذه الأساليب والساحات، على سبيل المثال، "العنف الميسر تكنولوجياً"، "العنف الذي تسهله تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ضد المرأة"، "العنف السيبراني"، "العنف الإلكتروني"، "العنف عبر الإنترنت"، "العنف الجندري الرقمي"، و "العنف عبر الإنترنت ضد المرأة". حفاظاً على ترابط هذا البحث ستُستخدم عبارة "العنف الجندري الرقمي" لوصف الظاهرة.

1. المجلس الأوروبي. (2011). [اتفاقية مجلس أوروبا للوقاية من العنف ضد النساء والعنف المنزلي ومكافحتها](#).

2. تشير البيانات الجديدة الصادرة عن منظمة الصحة العالمية وشركائها، بأن هناك امرأة واحدة من كل ثلاث نساء أي نحو 736 مليون امرأة، تتعرض أثناء حياتها للعنف البدني أو الجنسي من قبل العشير أو للعنف الجنسي من قبل غير العشير، وهو عدد لم يتغيّر طوال العقد الماضي. للاستزادة [منظمة الصحة العالمية](#).

3. Simonovic, Dubravka, & Human Rights Council. (2018). [Report of the Special Rapporteur on violence against women, its causes and consequences on online violence against women and girls from a human rights perspective](#).

4. أبو رميلة، محمد. (2018). [مدخل إلى قضايا التعددية الجنسية والجندرية للمهنيين في مجال الصحة النفسية والمجتمعية](#). القوس.

5. الأمم المتحدة. (1993). [إعلان بشأن القضاء على العنف ضد المرأة](#).

إحدى المعضلات المركزية التي ما زالت تُطرح عند مناقشة مصطلح "العنف الرقمي" تدور حول سؤال "هل هو عنف حقًا؟"، وذلك على الرغم من أن المعايير الدولية لحقوق الإنسان، مثل عهد الأمم المتحدة للتخلص من كل صور التمييز ضد النساء الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1979،⁶ قد اعترفت منذ زمن بعيد بأن الإساءة العاطفية والنفسية هي إحدى صور العنف بما في ذلك الإساءة الميسرة تكنولوجياً.

إن التردد في اعتبار السلوكيات المؤذية التي تيسرها التكنولوجيا عنفًا،⁷ ينعكس في انعدام التشريعات والقوانين الوطنية (المحلية) لتجريم العنف الرقمي. تعيش واحدة من كل خمس سيدات مستخدمات للإنترنت في البلدان التي يُرجح أن يمارس فيها العنف ضد المرأة في الفضاء الرقمي دون عقاب،⁸ وهذا يترك ضحايا العنف الجندري عبر الإنترنت في منتصف الطريق، دون سبيل للإبلاغ عن الحوادث أو محاسبة الجناة. بما أن الفضاء الرقمي مرآة عاكسة للتمييز المنهجي القائم على النوع الاجتماعي، فإن المدافعات عن حقوق الإنسان والصحفيين/ات والسياسيين/ات معرضات/ون على وجه الخصوص للانتهاكات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بسبب مشاركتهن/م في المجال العام واستخدامهن/م الإنترنت.⁹ علاوة على ذلك، قد تجعل عوامل الهوية المتداخلة للنساء المهمشات، مثل النساء العابرات أو النساء ذوات الإعاقة أو النساء من غير البيض، هدفًا سهلاً للجناة لسهولة مهاجمتها عبر الإنترنت من خلال إخفاء الهوية والإفلات من العقاب.¹⁰ وبالتالي، فإن تفويض الديمقراطية وانتهاك الحق في التعبير عن الرأي تكون من التداعيات المركزية للانتهاكات الرقمية المبنية على أساس جندري.

بناء عليه، يُعرّف العنف الرقمي ضد النساء والذي لا يمكن فصله عن العنف ضد النساء على العموم، بنفس الصيغة، دون استبعاد أي نوع من أنواع الأذى المتضمنة في هذا التعريف. فأفعال العنف الرقمي التي تؤدي إلى تشويه السمعة على سبيل المثال، وبحسب السياق الاجتماعي والثقافي، من الممكن أن تؤدي إلى أذى جسدي قد يصل حد القتل، وإلى أذى جنسي يصل حد الاغتصاب، في حين بات واضحًا أنّ الأذى النفسي والاقتصادي - فقدان العمل والابتزاز، والتهديد على سبيل المثال - قد تحققا.

يتميز العنف الرقمي بسهولة وبسريرة ارتكابه نتيجة لسهولة إخفاء هوية أو شخصية مرتكبي العنف على الإنترنت،¹¹ وهذا يعزز شعور الجناة الرقميين بأنهم محصنين ضد العقاب ويستطيعون الإفلات منه. ولهذا يُعتبر الفضاء الرقمي "ساحة آمنة" لممارسة العنف، حيث يجد الجناة منفذًا لممارسته من خلف الشاشة ومن خلال وسيط يسمح بإخفاء هويتهم عبر حسابات مزيفة أو أسماء مستعارة وصور تعريفية مزيفة، وقد يكون هؤلاء الجناة لا يُقدمون على ممارسة العنف في الحياة اليومية خارج الإنترنت لأسباب عدة - منها الرادع القانوني. إلى جانب ذلك، يتميز العنف الرقمي باستدامته الرقمية، وبالتالي تكون أضراره ذات أثر

6. الامم المتحدة. (1979). [اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة](#).

7. Dunn, Suzie. (2021). Is it actually violence? framing technology-facilitated abuse as violence. In [The Emerald International Handbook of Technology-Facilitated Violence and Abuse](#) (pp. 25-45).

8. Messenger, Chloe. (2017, November 20). Cyber violence against women and girls exacerbates digital exclusion. [DAI](#).

9. Human rights Council. (2017, November 17). [Statement by UN high commissioner for Human Rights Zeid Ra'ad Al Hussein at the end of his mission to El Salvador](#).

10. Lewis, Ruth; Rowe, Michael, & Wiper, Clare. (2017). Online abuse of feminists as an emerging form of violence against women and girls. [British journal of criminology](#), 57(6). Pp. 1462-1481.

11. على الرغم من قدرة السلطات المختصة والشركات بالتوصل إلى هوية الجناة الرقميين. إلا أن بدء الإجراء يتطلب في معظم الأحيان تدخل الشرطة ومن شأنه اخذ وقت اكثر والمقصود بـ«سهولة إخفاء هوية مرتكب العنف» هو سهولة إنشاء حسابات وهمية.

طويل الأمد، فالمحتوى الموجود على الإنترنت، وبسبب إمكانية نسخه وتداوله وإعادة تخزينه عددًا لا نهائيًا من المرات وبطرق مختلفة، يستحيل ضمان اختفائه تمامًا، سواء كان ذلك تلقائيًا أو حتى مع السعي المتعمد إلى محوه. ومن ثم فإن المحتوى المسبب للضرر يظل يطارد ضحاياه لفترات طويلة، مولدًا مزيدًا من الآثار والأضرار.

وعلى الرغم من الاعتراف بأن العنف من خلال الوسائط الرقمية والتكنولوجيا هو نوع من أنواع العنف حقًا، ما زالت ثمة ضرورة لفهم الخلفية الجنديرية التي تميز العنف الرقمي عندما يُمارس ضد النساء. حيث يحذر الخبراء من فهم ظاهرة العنف الرقمي ضد النساء كظاهرة منفصلة عن العنف في العالم الحقيقي، ويسلط الخبراء الضوء على أنه امتداد للعنف خارج الفضاء الرقمي، لأنه يركز ويحافظ على ذات الأعراف الاجتماعية والتميز الهيكلي في المجتمعات "خارج الإنترنت". فعلى سبيل المثال، تأخذ ملاحقة الشركاء (الأزواج وشركاء العلاقات الحميمة) الحاليين والسابقين نفس الأنماط على الإنترنت كما هو الحال في الواقع غير الافتراضي ولذلك، عند ممارستها على الإنترنت ينبغي أن تندرج تحت العنف الصادر عن الشريك الحميمي، فقط يسروها بواسطة التكنولوجيا.

وتشير الأمم المتحدة إلى العلاقة بين الفضاء الرقمي والواقع خارج الإنترنت،¹² حيث أقر قرار مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بشأن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها والتمتع بها على الإنترنت (2016) إقرارًا واضحًا وغير قابل للشك "إن الحقوق التي يتمتع بها الناس في العالم الواقعي، يجب حمايتها أيضًا في الإنترنت"،¹³ وهذا يشمل حق المرأة في الحماية من أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي في الفضاء الرقمي والإنترنت. كما تشير إلى خطورة العنف الرقمي على النساء تمامًا مثل العنف الجسدي، مما يفسر ضرورة وأهمية توفير الحماية للنساء في الفضاء الرقمي والفضاء الواقعي على حد سواء.¹⁴

وبينما تنص المادة 19 "أن لكل شخص الحق في حرية التعبير عن الرأي بواسطة أي منبر،¹⁵ بما في ذلك المنبر الرقمي".¹⁶ إلا أن العنف الجندي الرقمي يمس بحرية التعبير عن الرأي، حيث تشير سعاد من غزة بأن الكثير من النساء يجبرن بطريقة أو أخرى، إلى تحجيم استخدامها لوسائل التواصل الاجتماعي، جزئيًا أو كليًا بسبب العنف على وسائل التواصل الاجتماعي وحفاظًا -على حد تعبيرها- على "السلامة النفسية وحياتهن في الكثير من الأحيان وخصوصًا في المناطق المتسمة بالمحافظة أكثر في قطاع غزة". وتشير سمية، كذلك من غزة، إلى انتقاء المضامين وتجنب المشاركة في مواضيع ذات إشكالية. وبكلماتها "اخترت تغطية أخبار الرياضة على الأخبار السياسية والاجتماعية لأنها أقل إشكالية من المواضيع الاجتماعية والسياسية [...] مع هذا لا اسلم من الهجوم لكوني امرأة تعمل في هذا المجال ولكوني سمراء اللون". وهو ما يسهم في توسيع دائرة إقصاء النساء من النقاش العام.

12. Lewis, Ruth & others. Ibid.

13. المادة 19: «مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، قرار هام يعيد تأكيد حقوق الإنسان على الإنترنت».

14. UN Women. (2015, September 24). [Urgent action needed to combat online violence against women and girls, says new UN report](#).

15. الأمم المتحدة. (1948). [الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948](#).

16. Choudhury, Ameirita & Al-Araj, Nadira. (2018). [Views & perspectives on gender rights online, for the Global South](#).

العنف الجندري ضد الفلسطينيات في الفضاء الرقمي

تعتبر منصات التواصل الاجتماعي في الحالة الفلسطينية، منفذًا ومتنفسًا مهمًا وضروريًا، ولا سيما في ظل الوضع السياسي المركب وتعدد السلطات المسيطرة على الحيز العام، والتضييق والحصار الذي يشهده الفلسطينيون/ات ويمنعهم/ن من اللقاء الفعلي، والتعارف عن قرب، لتصبح منصات التواصل مساحة اللقاء المركزية للتعارف وتبادل المعلومات والآراء. وفي سياق سياسي غني بالأحداث اليومية مثل السياق الفلسطيني، تعتبر منصات التواصل الاجتماعي من أسهل وأسرع الطرق لنقل المعلومة، حيث ينظر إلى منصات التواصل الاجتماعي على أنها مساحة للإعلام البديل والتعبير عن الرأي ورفع الصوت في وجه السلطات الإسرائيلية، والسلطة الفلسطينية وسلطة الأمر الواقع في قطاع غزة.

ولا يخفى على أحد، بأن التكنولوجيا الرقمية ورواج وسائل التواصل الاجتماعي أتاحت للنساء والفتيات والمجموعات المقيمة والمهمشة مساحة ومنصة للتعبير عن رأيهم، بيد أنه وفي خضم الديناميكيات في الفضاء الرقمي، فتحت المجال أيضًا لارتكاب وممارسة أعمال عنف ضد النساء، باتت تُعرف على أنها جريمة إلكترونية (سيبرانية).

إن الجريمة الإلكترونية هي نوع متطور من أنواع الجريمة فهي تحدث في مجال الفضاء الرقمي الذي لا حدود له. فمن الممكن لمرتكبي الجرائم الإلكترونية وضحاياهم أن يتواجدوا في مناطق مختلفة، ويمكن أن تمتد آثار الجريمة عبر المجتمعات في جميع أنحاء العالم، فعلى عكس الجريمة على أرض الواقع لا حاجة لمقربة جسدية لحدوث الجريمة وهذا ما يستدعي استجابة عاجلة عند وقوع الجريمة الإلكترونية.

يعرّف الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني العنف الرقمي على "أنه المتمثل بالتهديد والابتزاز والإهانة والتحرش عبر استخدام مواقع التواصل الاجتماعي أحد الأشكال الجديدة التي قد يتعرض لها الأفراد في مجتمعنا من كافة الفئات العمرية جراء انتشار استخدام الإنترنت بصورة واسعة في المجتمع الفلسطيني".

ويُعتبر العنف الرقمي المتمثل بالتهديد والابتزاز والإهانة والتحرش عبر استخدام مواقع التواصل الاجتماعي أحد أنواع العنف الحديثة التي قد يتعرض لها الأفراد من كافة الفئات العمرية جراء انتشار استخدام الإنترنت بصورة واسعة في كافة المجتمعات في العالم، ومنها المجتمع الفلسطيني. فتبعًا لبيانات نيابة الجرائم الإلكترونية المنشورة، فقد ارتفع عدد الشكاوى التي استقبلتها وحدة الجرائم الإلكترونية في الشرطة الفلسطينية منذ العام 2019 إلى العام 2020، من (2,420) شكاوى إلى (2,720) شكاوى، مسجلة نسبة ارتفاع بلغت (11.2%)، ومن ضمنها العنف الرقمي المبني على النوع الاجتماعي. موزعة على النحو التالي: بلغت شكاوى الذكور (1,392) شكاوى ما يعادل (51%) من مجموع القضايا¹⁸ بينما بلغ عدد شكاوى النساء (1,130) شكاوى ما يعادل (42%)، وبلغت نسبة الشكاوى المشتركة نحو (7%)، وكانت أبرز أساليب العنف وأكثرها عددًا، التهديد. فقد بلغ عدد الشكاوى والبلاغات عن التهديد (599) شكاوى؛ تلاها القرصنة وقد بلغت عدد الشكاوى (475) شكاوى؛ وجاء الابتزاز في المرتبة الثالثة من حيث شيوع الممارسة وبلغت عدد الشكاوى (414) شكاوى؛ أما إفساد الرابطة الزوجية فقد جاء في المرتبة الأخيرة وبلغ عدد الشكاوى (57) شكاوى.¹⁹

17. الجهاز المركزي لأحصاء فلسطين. (2019). النتائج الأولية لمسح العنف في المجتمع الفلسطيني. رام الله: فلسطين.

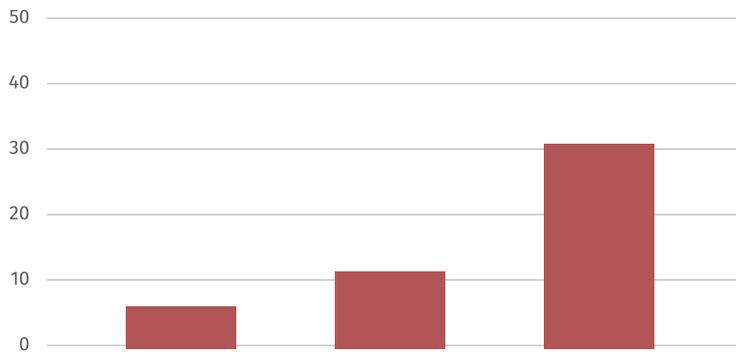
18. لاحظنا أن الشرطة الفلسطينية لا تميز بين القضية والشكاوى في تلخيصها لعمل وحدة الجرائم الإلكترونية وهو ما يزيد من اللبلة في التعامل مع العنف الجندري الرقمي ومن رصد المعطيات.

19. موقع الشرطة الفلسطينية. (2022). الجريمة الإلكترونية في الضفة الغربية بين الواقع والمواجهة.

وفي العام 2019 نشر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني نتائج مسح العنف في المجتمع الفلسطيني بما في ذلك العنف الرقمي. ومما جاء في المسح أن (8%) من النساء الفلسطينيات (الضفة الغربية وقطاع غزة) المتزوجات أو المتزوجات سابقاً تعرضن لأحد أشكال العنف الرقمي على إحدى منصات التواصل الاجتماعي [(9%) في الضفة الغربية و (5%) في قطاع غزة]؛ وترتفع النسب لدى النساء من فئة الشباب (18-29 عاماً)، فقد بلغت نسبة من تعرضن لأحد أشكال العنف (10%)؛ لترتفع أكثر لدى النساء التي لم يسبق لهن الزواج حيث بلغت نحو (14%) في الضفة الغربية و (5%) في قطاع غزة.²⁰

وتشير النتائج في تقرير أصدره حملة - المركز العربي لتطوير الإعلام الاجتماعي ومؤسسة "كفينا تيل كفينا السويدية" بعنوان "شبكة معنفة: العنف الجندي ضد الفلسطينيات في الحيز الافتراضي" عام 2018،²¹ إلى أن (16%) من المستطلعات تعرضن لتحرش جنسي إلكتروني و (5%) منهن تعرضن للابتزاز الجنسي. كما يشير التقرير الشهري لمؤسسة "سوا" إلى ارتفاع نسبته (31%) بالمكالمات المتعلقة بالعنف الرقمي (مبيّن في الرسم البياني 1)، ولا سيما الذي يمارس على النساء، وقدمت "سوا" تقاريراً لفيسبوك تتعلق ب 5 حالات ابتزاز إلكتروني في شهر أيلول/سبتمبر 2022.

رسم بياني 1: مقارنة نسبة الاتصالات الواردة إلى مؤسسة "سوا" المتعلقة بالعنف الرقمي في شهر أيلول/سبتمبر خلال السنوات 2020/2021/2022²²



تعاني النساء الفلسطينيات على وجه التحديد من أشكال عنف متعددة ومتراكمة. من جهة، يعانين من عواقب السياسات والممارسات السلطوية الاستعمارية الإسرائيلية التي تنتهك حقوق الإنسان. ومن جهة أخرى، يعانين نتيجة للسلطة الأبوية ومعاييرها المتعلقة بالنوع الاجتماعي التي تفاقمت بفعل الإطار القانوني الذي لا يتوافق مع المعايير الدولية.

20. يغطي المسح فقط الضفة الغربية وقطاع غزة. يعتبر مسح العنف في المجتمع الفلسطيني 2019 من المسوح النوعية المتخصصة وينفذ للمرة الثالثة على التوالي. كان المسح الأول في العام 2005 والمسح الثاني في العام 2011. ويحتل المسح أهمية خاصة لأنه يسلط الضوء على ظاهرة العنف في المجتمع الفلسطيني سواء العنف الأسري أو المجتمعي.

21. عودة، شهرزاد. (2018). شبكة معنفة: العنف الجندي ضد الفلسطينيات في الحيز الافتراضي. مركز حملة-المركز العربي لتطوير الإعلام الاجتماعي.

22. مؤسسة سوا (@Sawa.Organization). #مؤسسة_سوا / ورقة حقائق #39 شهر أيلول/سبتمبر-2022 / مركز الاستماع سوا 121 ، في حالة طوارئ منذ مطلع شهر آذار 2020 و ما تبع خلال و ما بعد الحرب الاخيرة على غزة (منشور فيسبوك). فيسبوك.

ووفقا لباحثات أكاديميات فلسطينيات متخصصات بقضايا المرأة، يؤدي العنف الناتج عن الممارسات الإسرائيلية إلى تعزيز علاقات القوى القائمة على النظام الأبوي، وإدامة حلقة العنف ضد النساء ضمن المجال المنزلي الفلسطيني. وعلى الرغم من أن فلسطين صادقت على 21 معاهدة دولية، بما في ذلك اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. بيد أن غياب دولة فلسطينية ذات سيادة يمنع السلطات الفلسطينية من الوفاء بالتزاماتها لمنع العنف ضد النساء وحمايتهن منه. ويؤدي التشطي الجغرافي للمناطق الفلسطينية والانقسام السياسي إلى إضعاف إمكانية النساء باللجوء إلى أنظمة الدعم المجتمعي وتلقي الخدمات الاجتماعية اللازمة. تنعكس هذه الحالة في البيانات التي نشرها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، والتي تشير إلى أن أكثر من نصف النساء من كافة الفئات تفضّل السكوت على الاعتداء وعدم إبلاغ أحد، وترتفع هذه النسبة لدى النساء المتزوجات أو اللواتي سبق لهن الزواج، لتبلغ نحو (60.6%). وتشير هذه البيانات، في ما تشير، إلى أن النسب الحقيقية للعنف، ومن ضمنه العنف الرقمي المبني على النوع الاجتماعي أكثر من النسب المعلنة.²³

وعلى الرغم من اعتبار القانون الأساسي الفلسطيني المعدل لعام 2002 بمثابة دستور مؤقت ومصدراً لجميع القوانين الأخرى والذي بموجبه تنص المادة 9 على أن "الفلسطينيين يجب أن يكونوا متساوين أمام القانون والقضاء، دون تمييز على أساس العرق أو الجنس أو اللون أو الدين أو الآراء السياسية أو الإعاقة".²⁴ فإن التشريعات المتعددة في السياق الفلسطيني، تشكل عقبة رئيسية أمام موائمة القوانين الوطنية مع اتفاقية ومبادئ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ولا يُسهّل عملية تنفيذ الإجراءات التي من شأنها حماية حقوق المرأة. فعلى سبيل المثال، قانون العقوبات لعام 1960 ساري المفعول في الضفة الغربية، في ما يسري قانون العقوبات لعام 1936 في قطاع غزة. بينما يسري القانون الإسرائيلي في القدس وعلى الفلسطينيين في مناطق الـ48.

وبالرغم من مبدأ عدم التمييز في القانون، والمصادقة على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة دون تحفظات، لم تتبن السلطة الفلسطينية أي تشريع بشأن العنف ضد المرأة. حيث صيغ قانون عقوبات موحد في العام 2003 يمنح الحماية المحسنة للمرأة، ولكن لم يُعتمد. وسيُعتمد مشروع قانون بشأن العنف الأسري، يجري إعداده حالياً والذي من شأنه أن يحمي النساء نظرياً من العنف المنزلي والجنسي.²⁵ ليطبق في الضفة الغربية، أما في قطاع غزة فيُطبق القانون المصري لحقوق الأسرة لعام 1954 (وكلاهما لا يضمن المساواة بين الجنسين).

فيما يتعلق بالقضايا الإلكترونية على وجه التحديد، اعتمدت السلطة الوطنية الفلسطينية المرسوم بقانون رقم 10 بشأن الجرائم الإلكترونية في 2018.²⁶ بطريقة مماثلة لدول أخرى في المنطقة، أنشأ هذا القانون وحدة للجرائم الإلكترونية تحت إشراف النيابة العامة ويعاقب على أي وصول أو استخدام غير قانوني للشبكة والبيانات الإلكترونية، وتعطيل الوصول إلى الأجهزة والبيانات. ومع ذلك، فإن هذا القانون ليس له

23. الجهاز المركزي للإحصاء فلسطين. (2019). مصدر سابق.

24. The Palestinian Basic Law. (2002, May 29). [2002 Basic Law](#). Ramallah:

25. UNDP. (2018, December 8). [Gender Justice & the Law: Palestine](#).

26. [Decree-Law No. 10 of 2018 on Cybercrimes](#).

منظور جنساني. بالإضافة إلى ذلك، يعتقد نشطاء حقوق الإنسان أن هذا القانون يقيد الحق في حرية التعبير والخصوصية، لأن المدعي العام يمكنه الحصول على البيانات المتعلقة بحركة الاتصالات أو استخدامها.²⁷

موضوع البحث

على الرغم من أهمية الفضاء الرقمي في كونه مساحة للقاء وللتعبير والنشاط الرقمي، إلا أنه وفي ظل الشذمة الجغرافية والسياسية والاجتماعية في الواقع الفلسطيني، أصبح ينتج عن هذا اللقاء تفاعلات تعكس وتشكل الديناميكيات في المجتمع الفلسطيني ومن ضمنها العنف الجندي الرقمي. يهدف هذا البحث بشكل أساسي، إلى فهم وتحليل ظاهرة العنف الرقمي ضد النساء بالأساس، ويتطرق إلى العنف القائم على النوع الاجتماعي في الفضاء الرقمي الفلسطيني بين الفلسطينيين/ات. وذلك من خلال رصد العنف القائم على النوع الاجتماعي في الفضاء الرقمي الفلسطيني ولا سيما خلال جائحة كوفيد 19؛ ومن خلال التطرق لآثاره؛ ومن ثم سنقدم توصيات للحد من العنف القائم على النوع الاجتماعي في الفضاء الرقمي الفلسطيني.

ضرورة وأهمية البحث

تنبع ضرورة البحث بالأساس من ضرورة ضمان حيز رقمي آمن وعادل وحر للجميع وذلك يتطلب ضمان المحافظة على الحقوق الرقمية للأفراد التي هي امتداد لحقوق الإنسان في الواقع (الفلسطينيين/ات في هذا السياق). وينبع أيضاً، من ضرورة معرفة حجم انعكاس العنف الجندي الممارس في الفضاء الرقمي، ومدى تأثيره على العنف الجندي الممارس على أرض الواقع. وتكمن أهمية البحث باستقصاء الآثار المترتبة على العنف الجندي الرقمي لأنه يحرض على ممارسات العنف أو يعزز هيمنة الفكر والسلوك الاقصائي والإسكات الممنهج نتيجة الخوف والتهديد. علاوة على ذلك، فإن إسقاطات ارتكاب جرائم العنف الرقمي المستدامة تتطلب معرفة حجم الظاهرة لمعالجة أسبابها والحد منها بنجاحة.

منهجية وآليات البحث

تعتمد هذه الدراسة على منهجيّ البحث الكمي والبحث الكيفي من أجل استخلاص نتائج تعكس الواقع بمصادقية مع الأخذ بالحسبان تحليل تجربة المشاركين/ات في الدراسة. تعتمد الدراسة على ثلاث آليات بحثية:

- 1. استطلاع رأي:** طوّر طاقم حملة بالشراكة مع كاتبة هذه السطور استمارة أسئلة، ليقيس ظاهرة العنف ضد النساء والعنف القائم على النوع الاجتماعي في الفضاء الرقمي الفلسطيني. نُفذ المسح في أيلول/سبتمبر 2022. يركز المسح على قياس ظاهرة العنف ضد النساء وواقعها عبر وسائل التواصل الاجتماعي في المجتمع الفلسطيني في مدن الضفة الغربية والقدس الشرقية وبين الفلسطينيين/ات في مناطق الـ48 وقطاع غزة. شملت العينة (1,000) مواطنة فوق سن

27. ICHR. (2018, May 20). ICHR welcomes the issuance of Law by Decree No. (10) 2018 on electronic crimes and introduces a series of observations and reservations. [Statements and Positions](#).

ال18 عامًا، أبدين اهتمامهن بموضوع العنف القائم على النوع الاجتماعي عبر وسائل التواصل الاجتماعي في المجتمع الفلسطيني. جُمعت البيانات الكترونياً وهاتفياً وتوزعت على النحو التالي: (180) استمارة الكترونية و (820) استمارة هاتفية.

يُظهر الجدول (1) أن النسبة الأكبر من المشاركات في المسح هن من الفئة العمرية (-18 30 سنة) وقد بلغت نحو 69.5% ويعلل الباحثون أن هذه الفئة هي الأكثر استخداماً لمواقع التواصل الاجتماعي، تليها الفئة العمرية (31-45 سنة) فقد بلغت نحو 27.7%.

جدول 1: توزيع المشاركات في الاستطلاع حسب الفئات العمرية.

النسبة	العدد	الفئة العمرية
69.5%	695	30-18 سنة
27.7%	277	45-31 سنة
2.6%	26	60-46 سنة
0.2%	2	61 سنة فما فوق

1. ثلاث مجموعات بؤرية: عُقدت لقاءات مع ثلاث مجموعات بؤرية تمثل ثلاث مناطق، مجموعة قطاع غزة، مجموعة القدس والضفة الغربية، ومجموعة الفلسطينيين/ات في مناطق ال48. جُمع المشاركات/ون في المجموعات البؤرية من خلال دعوات موجهة لمؤسسات المجتمع المدني، وإرسال دعوات عبر منصات التواصل الاجتماعي والدوائر الشخصية. وبذلك فإن المشاركين/ات في المجموعات البؤرية شاركوا طواعية وعن رغبة في أن يكونوا جزءاً من البحث، مع هذا وحفاظاً على الخصوصية لن تُستعمل الأسماء الكاملة/الحقيقية للمشاركات في البحث. عقدت جميع لقاءات المجموعات البؤرية عبر تطبيق "زووم" (Zoom) بسبب عوائق الحواجز والشردمة الجغرافية التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي، استمرت اللقاءات لمدة أقصاها ساعتين لكل لقاء. اعتمدت اللقاءات على المقابلة غير المركبة وطرح أسئلة توجيهية معدة مسبقاً، التي تلائم نوعية البحث الاستكشافي وتشجع المشاركات على الحديث والمشاركة. بعد تفريغ المقابلات، استُخرجت المحاور الأساسية لرصد العنف الجندي الرقمي في منصات التواصل الاجتماعي بين الفلسطينيين واعتمادها في تحليل المعطيات. شاركت في المجموعات البؤرية 43 مشاركة/ا. يشير جدول (2) إلى تاريخ المقابلات وعدد المشاركات في كل مجموعة.

جدول 2: تفاصيل المجموعات البؤرية

عدد المشاركات	تاريخ	مجموعة
19	9.8.2022	الضفة الغربية والقدس
13	29.8.2022	قطاع غزة
11	5.9.2022	الفلسطينيون/ات في مناطق ال48
المجموعة الوحيدة التي شارك بها ذكراً.		

2. **مقابلات معمقة:** أُجريت مقابلات شخصية مع ثمان خبيرات وناشطات من ست مؤسسات مجتمع مدني ينشطن في المجتمع الفلسطيني والعمل والنسوي (أنظروا الجدول (3)). تراوحت مدة المقابلة الواحدة حوالي ساعة من الزمن وعقدت في اللغة العربية عبر تطبيق "زوم" (Zoom). طُرِحَت في المقابلات أسئلة محددة لاستكشاف عمل المؤسسة وخبرتها التراكمية لاستكشاف التحديات والتوصيات لمكافحة العنف الجندي الرقمي. سُجِلَت المقابلات، (ما عدا مقابلة القوس بناءً على طلبهم الشخصي)، ومن ثم فُرِغَت المقابلات لاستخراج المعلومات المركزية.

جدول 3: المقابلات المعمقة مع المؤسسات

مقابلة رقم	المؤسسة	المشارك/ات	التاريخ
1	مؤسسة سوا تلتزم "سوا" بتوفير الدعم والحماية والإرشاد النفسي الاجتماعي للناجيات من العنف، تعمل على تقديم خدمات التوعية المجتمعية، ومن أهم أولوياتها مناهضة كافة أشكال العنف والاساءة والإهمال ضد النساء والأطفال، وتدعم صحة وكرامة وسلامة الانسان.	أهيلة شومر	2022.9.13
2	حملة -المركز العربي لتطوير الإعلام المجتمعي يعمل مركز حملة على مناصرة الحقوق الرقمية الفلسطينية بهدف الوصول إلى فضاء رقمي آمن وعادل وحر. يعمل المركز من خلال إصدار دراسات وأبحاث حول النشاط الرقمي، والحقوق الرقمية والأمان الرقمي، تدريب وبناء قدرات النشطاء والمؤسسات الأهلية الفلسطينية، وتخطيط وإدارة حملات المناصرة المحلية والدولية. أطلق حملة مؤخرًا المرصد الفلسطيني لانتهاكات الحقوق الرقمية (حر)- هو أول منصة إلكترونية مفتوحة لرصد وتوثيق ومتابعة انتهاكات الحقوق الرقمية للفلسطينيين. إن كنت فلسطينيًا/ة تعرضت/ت لانتهاك رقمي، فإنّ منصة حر تساعدك في توثيق ومتابعة الانتهاك الذي تعرضت له سواء كان تشهيريًا، أو خطاب كراهية أو عنف قائم على النوع الاجتماعي، أو احتجاز/اعتداء على خلفية حرّية الرأي والتعبير على وسائل التواصل الاجتماعي، أو انتهاك خصوصية، أو إزالة محتوى أو تقييد أو حذف حساب.	أحمد قاضي	2022.9.15
3	السوار- حركة نسوية عربية السوار هي حركة نسوية عربية تعمل على محاربة ظواهر العنف عامة والاعتداءات الجنسية على النساء على وجه الخصوص في المجتمع العربي الفلسطيني. تؤمن السوار بأن «النسوية» هي حركة سياسية - اجتماعية ثورية، تسعى لتغيير علاقات القوة والهيمنة السائدة في المجتمع. وتعمل من خلال عدة مشاريع، منها نشات الدعم وخطّ الطوارئ الذي يعمل على مدى أربع وعشرين ساعة يوميًا لتلقي توجيهات ودعم ضحايا الاعتداءات الجنسية، حيث تقدم المؤسسة العون للمتوجهات لها في الإجراءات التي من الممكن اتخاذها ضد المعتدي.	لمياء نعامنة	2022.9.22
4	نساء ضد العنف السوار هي حركة نسوية عربية تعمل على محاربة ظواهر العنف عامة والاعتداءات تهدف جمعية نساء ضد العنف إلى تنظيم وتفعيل المجتمع بجميع مركباته، خاصة النساء للعمل من أجل تحقيق المساواة التامة للنساء الفلسطينيات في إسرائيل في جميع مجالات الحياة، ولتعزيز مشاركة وتمثيل النساء بمساواة في مواقع صنع القرار والقيادة المجتمعية وإزالة جميع العوائق المجتمعية والمؤسسية والكشف عن والقضاء على كافة أشكال العنف ضد النساء وتوفير الدعم والخدمات المهنية لجمهور النساء المعنفات.	ليندا خوالد كاملة طيون	2022.9.22

2022.10.11	وافي بلال	المنتدى العربي لجنسانية الفرد والأسرة مؤسسة أهلية، تعنى بالتنمية المجتمعية من خلال تلبية الحاجات والطموحات التربوية والإرشادية المتعلقة بالصحة الإنجابية وجنسانية الفرد والأسرة في المجتمع الفلسطيني، عبر حوار مفتوح مع هذا المجتمع وشراكة فاعلة مع مؤسسات المجتمع المدني ذات الصلة. يهدف المنتدى إلى رفع الوعي الجنساني ومكافحة كافة أشكال الاستغلال الجنسي وتعزيز الوقاية من الأمراض المنقولة جنسياً وتعزيز حق الفرد في اختيار الشريك وبناء أطر استشارية للفئات العمرية المختلفة في مجال الجنسانية ولتعزيز مكانة المرأة في المجتمع عبر تحدي المعتقدات الخاطئة والمفاهيم السائدة التي تكرس دونيتها وبالتالي تخلق أجواءً مواتية لانتعاش حقوقها الإنسانية والجنسية.	5
2022.10.21	ممثلات عن الجمعية ²⁸	القوس للتعددية الجنسية والجندرية في المجتمع الفلسطيني القوس للتعددية الجنسية والجندرية في المجتمع الفلسطيني هو مجموعة من الناشطات والناشطين من المثليات، والمثليين، وثنائيين الميول الجنسية، ومتحوّلي النوع الاجتماعي، والمتسائلين وأشخاص يعيشون توجهات جنسية وجندرية مختلفة، وأصدقاؤهم. القوس هو حيز مفتوح وذو قاعدة شعبية واسعة يستوعب ويتلقى ويحتوي ويتفاعل ويُسرك في الجهود والطاقت التي تهدف إلى خلخلة أنظمة القمع الجنسي والجندري، وأدوات السيطرة على الجسد والجنسانية، من النظام الأبوي والراسمالي إلى الاستعماري، وإعادة تشكيل علاقات القوة الناتجة عنها للمساهمة في خلق مجتمع يحوي توجهات جنسية وجندرية متنوّعة.	6

نتائج وتحليل المعطيات

القسم الأول: رصد العنف القائم على النوع الاجتماعي

يعنى هذا القسم في رصد العنف الجندري كما أظهرته نتائج الاستطلاع و المجموعات البؤرية و المقابلات المعمقة. ويبدأ في عرض سمات ومميزات العنف الجندري الرقمي في السياق الفلسطيني ومن ثم يعرض الصور الأكثر شيوعاً للعنف الرقمي ضد النساء الفلسطينيات. والجزئية الأخيرة من هذا القسم تعنى، بالعنف القائم على النوع الاجتماعي في الفضاء الرقمي الفلسطيني خلال جائحة كوفيد 19.

1. سمات ومميزات العنف الجندري الرقمي في السياق الفلسطيني

تشير أهيلة شومر- مديرة مؤسسة سوا، إلى أنه منذ بداية السنة الحالية (2022) رُصدت (16,798) مكالمات إرشاد لـ (9,842) طالب/ة خدمة التوجيه (هذا يتضمن الاتصال أكثر من مرة) لأشخاص تعرضوا إلى عنف جندي. وأشارت أيضاً إلى أن ثمة ارتفاع بتوجهات الذكور، حيث توجه (6,288) ذكراً و (3,382) أنثى. تشكل الأعمار الصغيرة²⁹ نسبة (15%) إلى (20%). تدور غالبية المحادثات حول العنف النفسي والجسدي والجنسي. تصل إلى المؤسسة أيضاً حالات عنف إلكتروني، وقد أظهر التقرير الشهري لشهر أيلول/ديسمبر 2022، لمؤسسة "سوا" تزايداً ب (31%) بالمكالمات المتعلقة بالعنف الرقمي مقارنة

28. اخترن أن لا تُذكر أسماءهن

29. لا يوجد تحديد للأجيال الصغيرة في المقابلة. المعلومات مستقاة من مقابلة شخصية.

بالسنتين الأخيرتين (انظر رسم بياني 1). وتؤكد شومر بأنه "يوجد اختلاف بين الواقع والواقع الرقمي من ناحية الأدوات والآليات، لكن دون شك، هي تركز على أسس عنف جندي شبيهة، المبنية على توجه سلطوي، ذكوري وأبوي".

يظهر من المقابلات مع المؤسسات النسوية الفاعلة في المجتمع الفلسطيني، أن الجهل الرقمي، عدم معرفة اللغات الأجنبية (ولا سيما عند تحديد الإعدادات و قراءة سياسات الشركات ومنصات التواصل الاجتماعي والمعلومات المتداولة في الفضاء الرقمي)، والفجوة العميقة بين الأجيال، هي من المسببات الأساسية لتوسيع رقعة الضحايا والجناة في الفضاء الرقمي. وفي ذات الوقت، من الممكن اعتبارها محفزات لازدياد العنف الرقمي في السياق الفلسطيني، بما في ذلك العنف الجندي. تقول شومر:

قبل أسبوعين عملنا ورشة، جمعنا نساء من مناطق مختلفة، عندهم فيسبوك ومنصات تواصل اجتماعي، لكنهن لا يعرفون أي كلمة بالإنجليزي ولا بالإعدادات وأولادهم أو أحفادهم بنزلولهم التطبيق وهم ببلشوا يشتغلوا عليه بدون ما يعرفوا إيش هاد، بدون ما يعرفوا كيف يشتغل، فهم يعرفوا بيعتوا أو يحطوا لايك.

ليس فقط عدم الوعي الذي يسيطر على السلوك في الفضاء الرقمي الفلسطيني هو مسبب في توسيع رقعة الضحايا والجناة، فإلى جانب ذلك، للسذاجة وعدم المعرفة التي تنعكس في الثقة العمياء والاستسهال في مشاركة المعلومات الشخصية دور. لذا من المهم، رفع الوعي حول قضية الخصوصية من أجل التصدي للجهل الرقمي وتوفير حماية رقمية للنساء.

يشير أحمد قاضي من مركز حملة- المركز العربي لتطوير الإعلام المجتمعي والمسؤول عن المرصد الفلسطيني لانتهاكات الحقوق الرقمية (حر)³⁰ [أول منصة مفتوحة لرصد، وتوثيق، ومتابعة انتهاكات الحقوق الرقمية ومن ضمنها العنف الجندي في الفضاء الرقمي]، بأنه قد وُثق منذ بداية 2021 حتى لحظة كتابة التقرير، (1,853) انتهاكا رقميا، (134) منها حالات عنف جندي رقمي، و(70) انتهاكا منها كانت خلال شهري أيار/مايو وحزيران/يونيو 2021، أي أثناء التوترات السياسية التي اجتاحت الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة وإسرائيل.

يشير قاضي إلى التحديات في التبليغ والمشاركة والتي هي عماد التوثيق في منصة "حر"، ويعزي ذلك إلى اختلاف وتعددية الواقع الاجتماعي في فلسطين، والذي يتراوح ما بين التستر والكشف عن العنف الجندي بشكل عام، وهذا يترك أثراً على التبليغ في حالات العنف الجندي الرقمي. "مثلاً بالجنوب أو بالضفة أو بغزة أو بمنطقة النقب لاحظت انه الموضوع كثير حساس بسياقات معينة ومختلف عنه في مناطق الشمال أو مثلاً في رام الله أو الأماكن اللي فيها نوع من الانفتاح" على حد تعبيره.

يزداد العنف الجندي الفلسطيني في الشبكة خلال الأحداث السياسية التي تميز السياق الفلسطيني سريع الأحداث والتغيرات. تشير المشتركات في جميع المجموعات البورية وبشكل جارف، إلى العنف الجندي والملاحقة الإلكترونية التي تواجهها النساء الناشطات والفاعلات سياسياً. فعلى سبيل المثال في أحداث الشيخ جراح، أيار/مايو 2021، تعرضت فئة الشباب على وجه الخصوص إلى عنف مؤسساتي موجه من قبل السلطات الإسرائيلية على خلفية نشاطهم الرقمي. وتشير المعطيات التي نشرتها مؤسسة الضمير، بأنه منذ نهاية العام 2014 وحتى الآن، تصاعدت حملات الاعتقال التي تشنها القوات

30. حملة- المركز العربي لتطوير الإعلام الاجتماعي. (2022). [منصة حر](#).

الإسرائيلية على خلفية نشر منشورات على مواقع التواصل الاجتماعي، ولا سيما فيسبوك، ليلبغ عدد المعتقلين الفلسطينيين بدعوى ما يسمى بـ"التحريض" خلال العام 2017، إلى نحو (300) معتقل.³¹ علة على ذلك، تشير المشتريات في المجموعات البؤرية أن المجموعة الأكثر استهدافاً جندياً في الفضاء الرقمي هن النساء بشكل عام لكونهن نساءً، إلى جانب كل من يتحدى أو لا يتوافق مع الدور الجندي الذي يحدده المجتمع.

تقول مايا: "إن الفئة الأكثر استضعافاً على أساس جندي هم المثليين والمثليات والعاشرين والعاشرات والأشخاص غير الموجودين بالقالب أو بالدور الاجتماعي الذي يفرضه ويتوقعه المجتمع ... المرأة الثائرة كمثل". ينعكس شعور عدم الأمان في المساحة الرقمية من خلال التهديدات التي تصل النساء ولا سيما الفاعلات والناشطات في المجال النسوي وحقوق المرأة. تقول منال (الضفة والقدس):

في الفترة الماضية كان كثير الهجوم على مجموعة النساء المدافعات عن حقوق النساء، مديرتي السابقة في مركز الدراسات النسوية تهددت بالقتل وعلى الفيسبوك- بسبب منشوراتها الداعية للدفاع عن حقوق النساء. وصلها تهديدات بالقتل على بريد الرسائل (المانسجر) [...] أي بوست سواء كان كاريكاتير سواء كان مقولة، سواء كان حتى بيت شعر، أي إشي بيلامس حقوق النساء وحقوق المرأة يتعرض لهجوم كبير. وللأسف حتى في بوستات الي بنشوفها لقتل النساء الي بتصير كمان، تعليقاتهم حتى البسيطة انه "ابصر شو عاملة" "ابصر شو في ورا قصتها" يعني بتلاقي هجوم من أصغر حدا لأكبر حدا حتى نساء ورجال.

2. الصور الأكثر شيوعاً للعنف الرقمي ضد النساء في السياق الفلسطيني

لا تختلف أشكال العنف الجندي الرقمي في السياق الفلسطيني عن باقي السياقات في العالم، لكنها تتميز بأنها ذكورية وجماعية وفي حالة استعمار في آن واحد. هذه السمات تلقي بظلالها على أي ظاهرة مجتمعية ومن ضمنها العنف الرقمي. تظهر المقابلات الشخصية مع المؤسسات النسوية الفاعلة في المجتمع المدني الفلسطيني والمجموعات البؤرية أربع صوراً مركزية للعنف الجندي الرقمي في السياق الفلسطيني:

الصورة الأولى: الاستدراج والابتزاز الجنسي

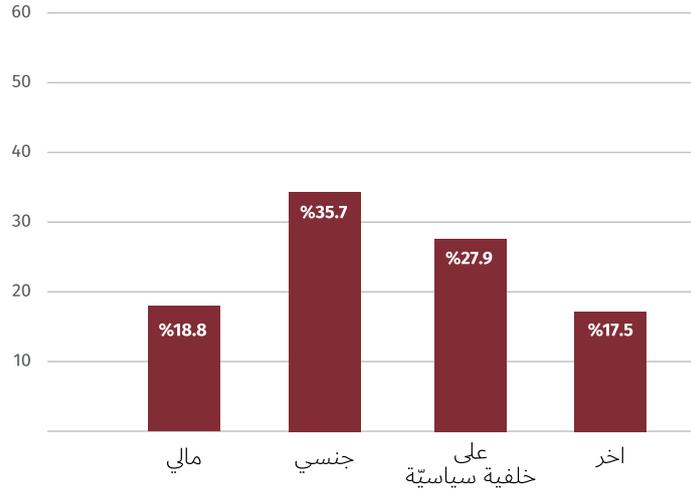
وجدنا أن المشاركات من مناطق الـ48 هن الأكثر تعرضاً لمحاولات الابتزاز على منصات التواصل الاجتماعي، حيث أفادت نحو (26.4%) منهن بأنهن تعرضن لمحاولة ابتزاز على منصات التواصل الاجتماعي. تليهن المشاركات من قطاع غزة حيث أفادت نحو (18%) منهن بأنهن تعرضن لمحاولة ابتزاز على منصات التواصل الاجتماعي. تليهن المشاركات من منطقة القدس بلغت نسبتهن نحو (8%). بينما أفادت (1.9%) من المشاركات من مناطق الضفة الغربية بأنهن تعرضن لمحاولة ابتزاز على منصات التواصل الاجتماعي وبذلك يمكن اعتبار المشاركات من مناطق الضفة الغربية هن الأقل تعرضاً لمحاولات الابتزاز على منصات

31. مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان. (2019). [الاعتقالات على خلفية «التحريض» على مواقع التواصل الاجتماعي وسياسات حكومة الاحتلال: «فيسبوك» نموذجاً](#). رام الله.

التواصل الاجتماعي، بحسب تصريحاتهن.

عندما سُئلت المشاركات اللواتي تعرضن لمحاولة ابتزاز عبر مواقع التواصل الاجتماعي (نحو 15.4%) من مجمل المشاركات) عن نوع الابتزاز الذي تعرضن له، أجابت نحو 35.7% بأنه ابتزازًا جنسيًا، يليه الابتزاز على خلفية سياسية (27.9%) وثم الابتزاز المالي الذي كانت نسبته (18.8%) (انظروا رسم بياني 2).

رسم بياني 2: أنواع الابتزاز الإلكتروني



تشير الناشطات في الجمعيات النسوية إلى الابتزاز المزدوج والذي تدخل به عصابات الاجرام والسلاح المتفشية في المجتمع الفلسطيني في مناطق ال48 لتمارس ابتزازها ضد النساء في الفضاء الرقمي، وذلك من خلال تهديدهن بالمساس بهن وبعائلاتهن في حال عدم استمرار علاقتهم، أو عدم الخضوع لمطالب عصابات الإجرام والتي تتعدى الابتزاز الجنسي.

وعلى عكس المتوقع من أن تكون شريحة الفتيات هي الأكثر عرضة للابتزاز، ولا سيما الجنسي لقلة خبرتهن في التعامل مع الرجال البالغين، تشير جمعية نساء ضد العنف (فلسطين 48) إلى أنه لا يوجد صفات أو صورة محددة للضحايا وأن أغلب الحالات التي تصلهم هي لنساء تتراوح أعمارهن بين 35-55 عامًا، فعلى سبيل المثال كانت إحدى الحالات المعقدة التي وصلت الجمعية لمعلمة عمرها 38 سنة:

هذا الانسان حول حياتها جحيم... أخذ منها مبالغ طائلة، استغلها جنسيا، وصورها ... بالآخر كانت مجبورة تتشكى عليه...واليوم يوجد خطر على حياتها إذا عيلتها يعرفوا.. وهو يهددها إنه بس يطلع من السجن لن يتركها، فتخلي حدا موجود بالسجن وبعثت تهديدات... يعني اليوم في كثير تعقيدات اللي النساء تعاني منها... كمان عالم الإجرام مسيطر كمان السلاح.

إلى جانب الابتزاز الاقتصادي والجنسي، نجد الابتزاز السياسي الذي يعاني منه المثليات/ون الفلسطينيات/ون بسبب ميولهم الجندرية. في هذا الشأن يقول شادي من القدس بأنه تعرض لمحاولة ابتزاز سياسي على خلفية هويته الجندرية وكونه مثلي وخصوصا بعد تداول فيديو يظهر به على منصات التواصل الاجتماعي، وبحسب أقواله حاول محقق من الشرطة الإسرائيلية تخويفه وتهديده بفضح هويته الجندرية. "لما أخذوني عالتحقيق سمعوني حكي بطريقة غير مباشرة إنه أنت مختلف ومش مثل شباب العيلة... وأنا كنت واعي اذا انحطيت بهيك موقف كيف اتصرف".

تعكس تجربة شادي، الابتزاز السياسي الذي يتعرض له الفلسطينيون/ات المثلين/ات في السياق الفلسطيني كنتيجة لممارسة العنف المؤسسي، المتمثل بقدرة المؤسسة العسكرية الإسرائيلية بمراقبة الحيز الرقمي وحسابات الفلسطينيين/ات واستغلال أي معلومة- ومنها الميول الجندرية، حيث يُهدّد الأفراد بفضح صورهم الحميمة كنوع من الضغط وابتزازهم.³² عند مقابلة جمعية القوس للتعددية الجنسية والجندرية في المجتمع الفلسطيني، كان واضحًا السلوك الحذر، حيث شددت ممثلات الجمعية على أهمية الأمان الرقمي والحفاظ على الأمان الشخصي. ومن الجدير بالذكر، بأن خدمة الدردشة (التشات) التابع لجمعية القوس يعمل منذ 2010، أي بدون علاقة لجائحة كوفيد 19، وتشير الممثلات عن الجمعية إلى أن معظم التوجهات تدور حول الدعم والتوعية.

الصورة الثانية: التحرش الجندري على الإنترنت

يُعتبر التحرش أكثر أنواع العنف القائم على النوع الاجتماعي شيوعًا في الفضاء الرقمي. وتُظهر نتائج المسح أن التحرش عبر الإنترنت متنوعًا بأساليبه وفحواه، وبحسب نتائج الاستطلاع والتي أظهرت ان (15.4%) من المستطلعات قد تعرضن إلى التحرش، وقد تكون هذه التحرشات عبارة عن رسائل غير لائقة ذات فحوى جنسي (24.8%)، أو محادثات غير لائقة ذات فحوى جنسي (22.2%)، أو قد تكون صورًا وفيديوهات ذات محتوى غير لائق أو جنسي (انظروا الرسم البياني 3).

يحدث التحرش على الإنترنت بأساليب كثيرة، ويمكن حصر أهمها في:

- البريد الإلكتروني أو الرسائل النصية غير المرغوبة ذات المحتوى الصريح جنسيًا.
- المقاربات غير المهذبة أو العدائية على مواقع التواصل الاجتماعي أو في غرف الدردشة.
- التهديدات بالعنف البدني و/أو الجنسي من خلال البريد الإلكتروني، أو الرسائل النصية.
- خطاب الكراهية، ويعني اللغة المهينة والمحتقرة والتي تهدد أو تستهدف الإناث بناء على هويتها (النوع الاجتماعي لها) وغيره من الصفات (مثل التوجه الجنسي أو الإعاقة).

من خلال تحليل التباين بين المناطق الجغرافية نجد أن المشاركات من مناطق قطاع غزة هن الأكثر تعرضًا للتحرش عبر الإنترنت، حيث أفادت (21%) من المشاركات من مناطق قطاع غزة بأنهن تعرضن شخصيًا لنوع من أنواع التحرش عبر الإنترنت؛ تليها الفلسطينيات في مناطق ال 48، حيث أفادت (17.6%) منهن أنهن يتعرضن للتحرش عبر الإنترنت؛ تليها المشاركات من منطقة القدس بنسبة (10.5%)، بينما أفادت (3.8%) من المشاركات من مناطق الضفة الغربية بأنهن تعرضن للتحرش عبر الإنترنت. وبذلك يمكن اعتبار المشاركات من مناطق الضفة الغربية هن الأقل تعرضًا لمحاولات التحرش عبر الإنترنت.

هذه المعطيات لا تعكس بالضرورة الواقع. حيث تشير المشاركات في المجموعات البؤرية إلى عدة عوامل أساسية من شأنها التأثير على رصد البيانات، أهمها التبليغ إلى الجهات المختصة، الشرطة أو المؤسسات النسوية التي تعنى بهذا الشأن. تقول ليندا خوالد من جمعية نساء ضد العنف إن نحو (50%) من التوجهات التي تصلهم تكون حول العنف الرقمي والتي غالبًا ما تكون على شاكله تهديد وابتزاز إلكتروني.

32. فطافطة، مروة؛ وناشف، نديم. (2017). *مراقبة الفلسطينيين والنضال من أجل الحقوق الرقمية*. الشبكة.

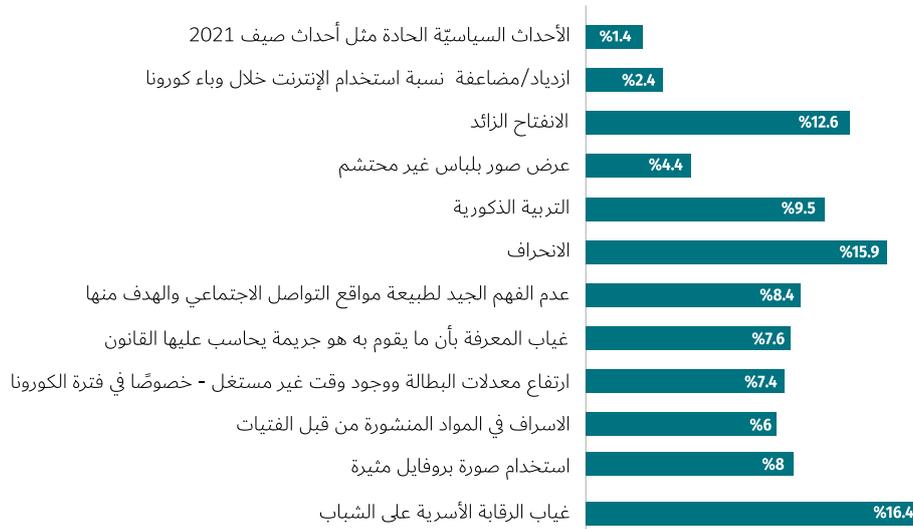
رسم بياني 3: أشكال التحرش الرقمي المبني على الجندر



أسباب التحرش:

أجاب نحو (16.4%) من المستطلعات بأن السبب الرئيسي للتحرش هو غياب الرقابة الأسرية على الشباب؛ وأجاب نحو (15.9%) منهن أن السبب هو الانحراف؛ بينما صرحت نحو (12.6%) منهن أن السبب هو الانفتاح الزائد؛ و فقط نحو (8.4%) قلن أن سبب التحرش هو عدم فهم طبيعة مواقع التواصل والهدف منها؛ وقالت نحو (7.4%) منهن أن السبب هو غياب المعرفة بأن ما يقوم به الجاني هو جريمة يحاسب عليها القانون. تتلاءم هذه النتائج مع تصريحات مؤسسات المدنية النسوية أحد المسببات المركزية في تفاقم العنف الرقمي عموماً، والجندري خصوصاً. وتظهر المعطيات، أن نسباً لا بأس بها من المشاركات تلوم الضحية في التحرش بها، فعلى سبيل المثال نحو (8%) من المستطلعات قلن إن استخدام صورة بروفايل مثيرة هي سبب في التحرش الرقمي. ونحو (6%) منهن قلن إن الإسراف في المواد المنشورة من قبل النساء هو السبب في التحرش، للوهلة الأولى يستدل من هذا المعطى عملية الإقصاء الذاتية من الحيز الرقمي. مع هذا، اعتبرت مؤسسة سوا أن نشر المعلومات بصورة مكشوفة على منصات التواصل تعزّض النساء لخطر "الاصطياد" من قبل المبتزين والمتحرشين وذلك من خلال كشفها لمعلومات تسهل عملية اختراق خصوصيتهن.

رسم بياني 4: أسباب التحرش الجندري في الفضاء الرقمي

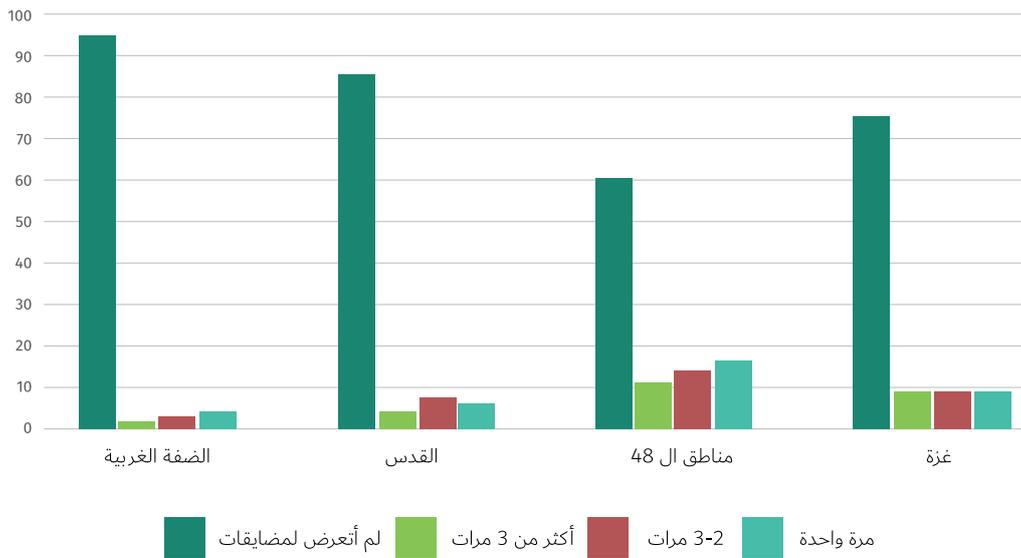


الصورة الثالثة: الملاحقة الرقمية

تُعرّف الملاحقة الرقمية أو الملاحقة الإلكترونية أنها ملاحقة باستخدام رسائل البريد الإلكتروني والرسائل النصية على الهاتف أو الإنترنت. وقد تكون أو لا تكون أفعالاً مسيئة في ذاتها، ولكن بجمعها معًا تمس بشعور الضحية بالأمان وتسبب الضيق والخوف والقلق. وقد تتضمن الأفعال:

- إرسال بريد إلكتروني، رسائل نصية أو فورية عدائية أو تهديدية.
 - نشر تعليقات عدائية حول الضحايا على الإنترنت.
 - مشاركة صور أو مقاطع فيديو حميمية للضحية على الإنترنت أو من خلال الهاتف.
- وحتى تُعتبر هذه الأفعال ملاحقة إلكترونية ينبغي أن تتكرر وأن يرتكبها ذات الشخص. أظهرت نتائج المسح أن نحو (25.7%) تعرضن لتعليقات أو مضايقات (استهزاء أو تحقير) لمرة واحدة على الأقل فقط لأنهن نساء.

رسم بياني 5: نسب التعرض لمضايقات وملاحقة في الفضاء الرقمي



من خلال تحليل الإجابات بحسب المناطق الجغرافية نجد أن المشاركات من مناطق ال 48 هن الأكثر عرضة لتعليقات أو مضايقات (استهزاء أو تحقير) فقط لأنهن نساء، وبلغت نسبتهن نحو (40.4%)؛ تليها المشاركات من قطاع غزة فقد بلغت نسبة من تعرضن لمضايقات نحو (26%)؛ وجاءت بعدهن المشاركات من منطقة القدس حيث صرحت نحو (16.3%) منهن أنهن تعرضن لمضايقات، بينما أفادت نحو (6.9%) من المشاركات من مناطق الضفة الغربية بأنهن تعرضن لتعليقات أو مضايقات، وبذلك يمكن اعتبار المشاركات من مناطق الضفة الغربية هن الأقل تعرضا لتعليقات أو مضايقات على الشبكة. هذه المعطيات لا تنفي أو تتعارض مع الصورة القاتمة التي عرضتها النساء المشاركات في المجموعة البؤرية من قطاع غزة والضفة الغربية (والقدس) -واللواتي ركزن على نسخ التقاليد وهياكل السيطرة

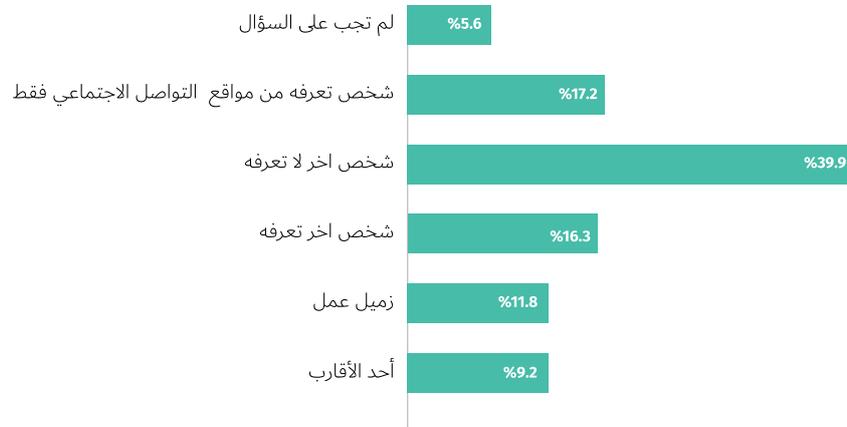
الأبوية المتواجدة في الواقع الى الفضاء الرقمي- مما يضعهن تحت الرقابة المجتمعية والعائلية، التي بشكل أو آخر تفرض عليهن التصرف بطريقة تتلاءم بحدود المسموح والمقبول. كما ينعكس بكلام لطيفة من غزة والتي تقول "بان الكثير من النساء المتواجدات في الفضاء الرقمي الذي من المفروض ان يكون مساحة حرة وأمنة لهن... يلاقوا حالهن وحيدات عندما يتعرضن لهجوم الكتروني وحملة تشويه وتحريض وهذا بحد ذاته كفيل لخلق جو ترهيبى وراذع للنساء الأخريات". هذا ايضا ما اشارت اليه ممثلات مؤسسة القوس في اشارة الى "تركهم وحيدين في مواجهة الهجمات والعنف الجندي الرقمي- خصوصا من قبل الحلفاء أو الشركاء".

سُئلت المشاركات أيضا عن عدد مرات تعرّضهن لتعليقات مسيئة أو مضايقات على الشبكة الالكترونية فقط لأنهن نساء، وأجابت غالبيةن، نحو (75.3%)، أنهن لم يتعرضن لهذا النوع من المضايقات، وأجابت نحو (6.9%) منهن أنهن تعرضن لأكثر من ثلاث مرات لهذا النوع من المضايقات.

فضلاً عن هذا، سُئلت المشاركات عن هوية المتحرش أو المشتبه بإرسال رسائل تحرش، وأشارت نحو (40%) منهن أنهن تلقين رسائل من شخص لا يعرفه؛ هذا المعطى بالغ الأهمية ومن الممكن تفسيره بسهولة الاختفاء خلف الشاشة وإنشاء حسابات وهمية.

وأشارت (17.2%) منهن أنهن يعرفن الشخص المرسل من منصات التواصل الاجتماعي؛ وأشارت نحو (38.3%) منهن أنهن يعرفن المرسلين معرفة شخصية (زمالة عمل أو أقارب).

رسم بياني 6: شخصية المرسل/ة للمواد غير اللائقة



الصورة الرابعة: نشر الأعمال الإباحية دون تراخيص

نشر الأعمال الإباحية دون تراخيص تُعرّف أيضاً بالاستغلال الإلكتروني أو "البورنو الانتقامي"، ويتضمن النشر بواسطة الإنترنت صوراً أو مقاطع فيديو ذات محتوى جنسي صريح دون رضا الضحية التي تظهر في هذه المواد. وغالباً ما يكون السبب في ارتكاب هذا النوع من العنف شريك حميم سابق تكون بحوزته صور أو مقاطع فيديو قد حصل عليها في إطار علاقته مع الضحية. قد يكون هذا الشريك هو مرتكب العنف ولكن ليس بالضرورة، ففي بعض الأحيان يستولي الجاني على الصور أو مقاطع الفيديو عن طريق اختراق الأجهزة الالكترونية (حاسوب أو هاتف الضحية أو شريكها الحميمي السابق أو الحالي). وقد تتنوع أيضاً أهداف ارتكاب

هذا النوع من الجرائم فعلى سبيل المثال، إلى جانب تشويه سمعة الضحية وتلطيخ اسمها قد يكون الهدف طردها من مكان عملها. نُشرت في الأعوام الأخيرة تفاصيل العديد من جرائم نشر المحتوى الإباحي من غير موافقة أحد الأطراف، وتشير الأبحاث أن نحو (90%) من ضحايا هذه الجرائم هن من النساء.³³ وتشير الأبحاث أيضًا إلى أن عدد هذا النوع من الجرائم أخذ في الازدياد، وأن أعداد المواقع المتخصصة في نشر البورنو الانتقامي بازياد هي الأخرى، حيث ينشر مستخدميها المحتوى الإباحي مصحوبًا ببيانات الضحايا، بريدهن الإلكتروني، وأسماء حساباتهن على مواقع التواصل الاجتماعي، وعناوين منازلهن وأماكن عملهن على سبيل المثال. لا يوجد في السياق الفلسطيني بيانات كافية حول هذا الشأن، على الرغم من أن مؤسسات المجتمع المدني التي شاركت في هذا البحث ذكرت بوضوح أن جزءًا من القضايا والشكاوى التي تصلها تندرج ضمن جريمة "البورنو الانتقامي".

3. العنف الجندي ضد الفلسطينيات في الفضاء الرقمي خلال جائحة كوفيد 19

على الرغم من أن نتائج المسح تشير إلى أن (2.4%) من المشتركات يرين في ازدياد استخدام الإنترنت خلال فترة جائحة كوفيد 19 سببًا لازدياد العنف الرقمي، إلا أن (7.4%) من المشتركات يرين بارتفاع معدلات البطالة في فترة الجائحة سببًا أكبر في تفاقم العنف الجندي الرقمي.

تتفق المشاركات في المجموعات البؤرية على ازدياد حدة العنف الجندي الرقمي خلال عام 2020 وما تلاه؛ وعزت المشاركات ذلك إلى ثلاثة أسباب مركزية:

أولاً، ارتفاع وكثافة مدة المكوث في الحيز الرقمي ولا سيما حين أصبح العمل والتعليم رقميًا.

ثانياً، عدم امتلاك المهارات اللازمة لحماية خصوصية بيانات المستخدمين/ين على الرغم من الارتفاع الحاد في استخدامات مرافق الفضاء الرقمي المختلفة.

ثالثاً، تحوّل الفضاء الرقمي ومنصات التواصل الاجتماعي لمنفذ أساسي في التعبير عن الرأي وطلب المساعدة من قبل الشرائح المجتمعية المعنفة لا سيما النساء ومجتمع الميم، وهذا ما جعلهم أكثر عرضة للتعنيف الرقمي. في هذا الشأن تشير مؤسسة القوس للتعددية الجنسية والجنسانية والجنسية في المجتمع الفلسطيني، إلى الأثر المترتب على عودة العديد من أفراد مجتمع الميم-عين إلى بيوتهم وعائلاتهم في ظل جائحة كوفيد 19، لتصبح منصات التواصل الاجتماعي والفضاء الرقمي هو المنفذ الوحيد - للتواصل مع العالم الخارجي، ليصبح التواجد في الفضاء الرقمي بمدى أوسع في هذا الشأن تقول ممثلات مؤسسة القوس بأنه: "من جهة الممارسات العنيفة زادت ومن جهة أخرى أصبحت منصات التواصل في الفضاء الرقمي آلية أساسية للتواصل مع الجهات المختصة وطلب المساعدة".

في هذا السياق، تقول رنين من مجموعة الفلسطينيات في مناطق ال48:

"لي صديقات خلال فترة كوفيد 19 اضطروا يسكنوا عند اهاليهن اللي هم قمعوهن ونكلوا فيهن فاضطروا إنهن يعيشوا مع اهاليهن بهاي الفترة..العنف الجندي بالكوفيد صار بطريقة كتير وحشية ويقدرنا يعتموا عليها اكثر لانه خفت حركة الناس بس صار في حركة عالسوشيال ميديا.. انه كتير كنت اشوف فيديوهات لبنات محتجزات اللي يحكوا إنه عمبتعرض ل 1 2 3 ..."

33. مسار. (2022، 15 آب). [العنف السبيري، ضد النساء والفتيات](#). مسار.

في ظل هذا التطور السريع والازدياد في استخدام الفضاء الرقمي خلال العام الأول من الجائحة، ومن ثم ما رافقه من تحديات ومشاكل وتعنيف، عزّزت وطورت العديد من المؤسسات والجمعيات النسوية آليات تواصل رقمية، خدمة الدردشة (التشات) على سبيل المثال، التي تمكن النساء من التواصل من خلال الكتابة لعدم تمكنهن من الكلام لتواجهن في حيز مشترك مع معنفهن. أيضا تقوم المؤسسات برصد شكاوى أو توجهات متعلقة بالعنف الجندي في الفضاء الرقمي، إما عن طريق التبليغ المباشر مثل الحال في منصة "حر"، أو عبر متابعة مضامين متداولة في الفضاء الرقمي أو مواجهة "الخطاب بالخطاب" عبر حملات توعوية موجهة مثل تلك التي تقوم بها مؤسسة القوس والسوار. في كل الأحوال، تعكس هذه الحال كيف أصبح الفضاء الرقمي مساحة عامة تُتداول المضامين بها، ولكنها بالمقابل، تعكس أيضا كونها مساحة توفر آليات عملية لتتبع هذه المضامين والتواصل مع من يتعرض إلى عنف جندي رقمي.

طال التحول واللجوء إلى الفضاء الرقمي خلال جائحة كوفيد جميع الشرائح في المجتمع الفلسطيني، دون أن تمتلك مهارات، ودون أن تكون مهيأة لحماية نفسها وخصوصيتها.

تقول آمنة من مجموعة الفلسطينيات في مناطق ال48:

جائحة كوفيد 19 حوّلت كثير ناس اللي ما كانوا يستعملوا الإنترنت لاستعمال الإنترنت.. وهادي الناس -الشريحة الجديدة- بدي أتوقع أنها ناس اللي ما عندها مهارات كيف تستعمل الانترنت أو كيف تحمي حالها بكل المواقع اللي بدها تستعملها.. وبما إنه الشريحة الأقل لاستخدام الإنترنت والوصول للإنترنت هي نساء.. وهيك هيك النساء هي الشريحة اللي بتتعرض اكر للعنف.. ع الأغلب إنه أكيد زاد العنف نتيجة كوفيد 19 ولا سيما تجاه النساء.. وحسب رأيي اللي بيكون عنيف خارج النت بيحبيه على النت فقد ما بيكون يجمل حاله بالحقيقة من ورا الشاشات بيكون سهل انه يكون عنيف وعلى طبيعته.

علاوة على ذلك، أشارت المشاركات إلى أن فترة كوفيد 19 والانتقال إلى العمل والتعلم في الحيز الرقمي كشف عن العنف الجندي الممارس ضد النساء العاملات، ولا سيما المعلمات. وبحسب أقوال نسرين من مجموعة مشاركات الضفة الغربية إن استعمال الزوم والكاميرا تحوّل إلى آليات خرق وانتهاك خصوصية المعلمات، وأصبح من السهل التقاط صور لهن وتداولها دون معرفتهن أو استئذانهن.

وبالنسبة إلى الصحة الإنجابية والجنسية في فترة الجائحة، يشير تقرير الصادر عن الأمم المتحدة³⁴ بأنه بسبب الإغلاقات لم تتمكن النساء من الوصول إلى العيادات المتخصصة بالصحة الإنجابية والجنسية، لا سيما النساء من الضفة الغربية وقطاع غزة. من الجدير بالذكر، أن المنتدى النسائي يوفر معلومات حول الموضوع على شاكله مقالات مبسطة منشورة في موقع المنتدى والذي يعمل على نشر الوعي الجنساني في المجتمع الفلسطيني بأسلوب تربوي إبداعي وبناء، يعتمد أسس الشراكة والمساواة بين الجنسين، بدءاً من الأسرة إلى المدرسة وصولاً إلى المجتمع عموماً. يقول وافي بلال بأن معظم التوجهات التي تصلهم عبر تطبيق الدردشة (التشات) يتم الإجابة عليها من المنظور التربوي مع التشديد على أهمية التوجه إلى طبيب مختص وهي متعلقة بالجسد. بالنسبة للعنف الجندي الرقمي، لا يملك المنتدى بيانات حول هذا الشأن مع هذا، لديهم تجربة شخصية من خلال الهجمات والعنف الممارس ضدهم عند إطلاق الحملات الإلكترونية، ويشدد بلال- على أن الهجمات تصل من جميع أنحاء العالم وليس فقط من فلسطين.

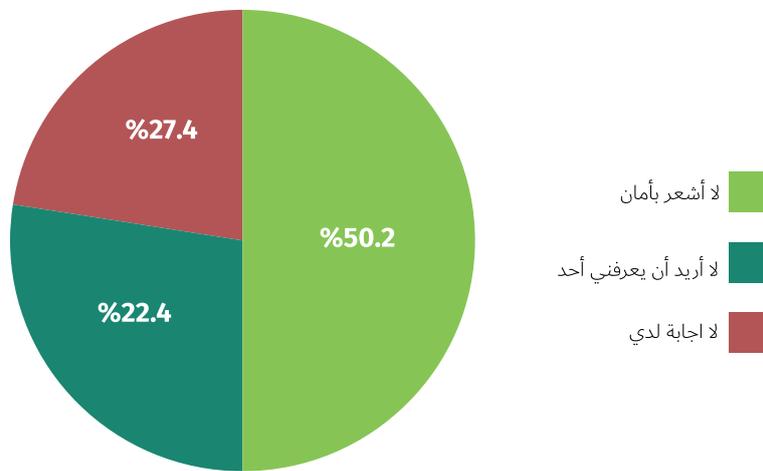
34. هيئة الأمم المتحدة للمرأة. (2020). **كوفيد-19: الآثار ذات الصلة بالنوع الاجتماعي لتتشار الجائحة في فلسطين وتبعات ذلك على السياسات والبرامج.**

القسم الثاني: آثار العنف الجندري ضد الفلسطينيات في الفضاء الرقمي

1. عدم الشعور بالأمان: تفاقم الضغط والتوتر النفسي

بيّنت نتائج الاستطلاع أن غالبية المستطلعات (نحو 89.4%) يستخدمن اسمائهن الحقيقية على منصات التواصل الاجتماعي، بيد أن ما يربو عن نصف المشاركات (نحو 55.8%) قلنّ إنهن لا يستخدمن صورهن الشخصية كصورة تعريفية على منصات التواصل الاجتماعي. وبحسب نتائج الاستطلاع تعزوا نحو نصف المستخدمات (50.2%) السبب الرئيسي لهذا الاختيار لشعورهن بانعدام الأمان، بينما قالت نحو (22.4%) منهن إنهن لا يردن أن يتعرف عليهن أحد (انظروا رسم بياني 7).

رسم بياني 7: أسباب عدم مشاركة صورة تعريفية (بروفایل) في الفضاء الرقمي



وبحسب نتائج الاستطلاع، يمكننا تفسير شعور المستخدمات بعدم الأمان في مشاركة صورهن الشخصية على مواقع التواصل الاجتماعي، هو وتيرة تعرض حساباتهن الشخصية على مواقع التواصل الاجتماعي للاختراق (نحو 28%) أو محاولات تسريب صورهن الشخصية (نحو 17%).

أجمعت المشاركات والمتخصصات في مكافحة العنف الجندري، بأن الشعور بانعدام الأمان الرقمي نتيجة للعنف الجندري الرقمي، يصبح شعورا بانعدام الأمان على العموم ويرافق الضحية باستمرار وبالتالي يضر بحالة النساء النفسية. يؤدي الشعور بانعدام الأمان والشعور بفقدان السيطرة على حياتهن الخاصة والضرر النفسي للنساء المتوجهات لتلقي المساعدة والدعم إلى فقدان الثقة بكل من حولهن. وهذا ما تشير إليه ليندا خوالد من جمعية نساء ضد العنف:

الاشي مسيطر عحياتهن... بيضلوا طول الوقت عالتليفون طول الوقت يفحصوا ايميلات يفوتو عالفيسبوك وعلى انستجرام... بيضلوا كل الوقت مضغوطات مشوشات وخايفات لانه بتعرفش وينتى الاشئ ممكن يصير وشو ممكن يصير فيها.. مجرد طلع انت خلص بطل عندك سيطرة مين شاف ومين ما شاف.

أظهرت نتائج المسح أن نحو (50%) من المشاركات يشعن بأنهن مراقبات في وسائل التواصل الاجتماعي ولكن بدرجات متفاوتة. تنعكس المراقبة من خلال الرقابة المجتمعية التي تفرضها الدوائر المقربة بدءاً من الأهل والأقارب، وصولاً إلى الدوائر الأوسع المتمثلة بالمجتمع. وهذا يغذي ويعزز شعورهن بعدم الأمان. تقول يارا من الضفة الغربية:

نحن في مجتمعنا النساء بقدروش يعبروا عن رأيهم داخل بيوتهم بغض النظر عن منصات التواصل الاجتماعي، جوا بيوتهم بين عائلاتهم، نفس الاشي ذا حاولوا يعبروا عن مشاعر أو فكرة من خلال منشور- بتلاقي نفس العيلة بتهاجمهم "انت ليش هيك بتحطي" "انت بدك تفضحيننا أو ليش بتنزلي الإشي هذا أو هي المشاعر أو الأفكار على صفحات التواصل الاجتماعي" بما معناه إذا المرأة كانت بتحس انه هي مساحة بتقدر تحكي فيها فهي بتبطل مساحة بتقدر تحكي فيها.

من جهة ثانية، سُئلت المشاركات عن مدى تأييدهن لمراقبة سلوكهن على مواقع التواصل الاجتماعي من قبل أهلهن، وأجابت نحو (75%) منهن أنهن يؤيدن هذه المراقبة (توزع هذا التأييد بين نادراً وأحياناً ودائماً). وهذا يعكس شعورهن بانعدام الأمان والمساس بحريتهن في الفضاء الرقمي، واللجوء إلى استنساخ نفس آليات الرقابة والسيطرة المستخدمة في الحياة اليومية خارج الفضاء الرقمي إلى داخله. وينعكس هذا في كلمات يارا عن التناقض في التعامل مع رقابة الأهل:

مرات الرقابة بتكون مبررة كنوع من الحماية لهدول النساء من كثر ما بشوفوا استغلال واصطياد لإلهم من خلال مواقع التواصل. وممكن تكون خانقة، خاصة إذا كانوا نساء واعيات وكبار وبعرفوا يديروا حياتهم و بيصفي الفضاء الرقمي والرقابة خانقة ومقيدة أكثر من كونها حماية.

2. تفاقم آثار العنف الرقمي: خطر فعلي على حياة النساء

يمكننا القول، إن أشكال التمييز على أساس جندي والتي تؤدي إلى العنف خارج الإنترنت تستنسخ وتمنح أحياناً حجماً أكبر ومعنى آخر في الفضاء الرقمي وغالباً ما يكون من الصعب فصل نتائج الأفعال التي تبدأ في البيئات الرقمية عن الوقائع والأحداث خارج الإنترنت. وهذا ما تشير إليه لمياء نعامنة - مديرة مركز السوار- إذ تقول إن:

أغلب التوجهات اليوم لا تصب فقط في خانة عنف جندي رقمي، أغلب التوجهات يمكن وصفها بكونها هجينة ("Hybrid")، بمعنى انها كمان أونلاين وكمان بتطلع من الأونلاين، بصلش أونلاين، يعني اللي بتتوجه هي عارفة انه كمان ممكن يوصلها لمحل ما هي ساكنة.

وهو ما تتفق معه المؤسسات النسوية التي شاركت في المقابلات، والتي تشير إلى أن العنف الجندي الرقمي عابر للمكان والزمان؛ وتشير ليندا خوالد من نساء ضد العنف إلى أن الكثير من الحالات التي تصلهم يكون الجاني الرقمي أو المبتز من خارج البلاد وهو ما يجعل ملاحقته القضائية مكلفة، غير سهلة ومركبة.³⁵ لهذا فأن العنف الجندي الرقمي من الصعب حده وحصر تأثيره. بكلمات ليندا:

35. دُكرت حالة واحدة كمثل لملاحقة قضائية خارج البلاد وتحديدًا بريطانيا والتي كلفت المرأة أموالاً طائلة. المصدر: مقابلة شخصية مع جمعية نساء ضد العنف.

بالعنف بالشارع لما إنت بتعرضي لاعتداء من جار من زميل من بياع دكانة ... إنت بتعرفي مين الشخص بس هون المشكلة إنه مرات مش بس الأسماء مستعارة وفي صور واشياء اللي هياي مش حقيقية وفش عنجد عمين تتشكي... هون (بالأونلاين) الاشئ إنه بطلع على الملأ... .. واختراق كامل للخصوصية.

وهذا ما يتوافق مع نتائج المسح، التي تشير إلى أن (40%) من المشتركات لا يعرفن هوية المتحرش إلكترونياً.

في هذا الصدد تقول لمياء نعامنة من جمعية السوار بأن العنف الجندري الرقمي يعزز سرعة ومناحية الوصول إلى الدوائر القريبة من النساء اللواتي يقعن ضحايا له، وبالتالي فأن المرأة أو الفتاة تشعر بتهديد مستمر والذي من الممكن أن يرافقها لسنوات.

لا يوجد فصل، يعني لما إنت بتعرفي اللي عم بهدك هذا شخص إنت بتعرفيه، عم بهدك وبيتزك بفيديو صورتيه إنت وبياه، فيديو حميمي، إنت بتعرفي إنه هذا الفيديو مستحيل ينمحي، هذا أولاً، والإشي الثاني إنه ما هو بحكيلك حتى ولو بعد 10 سنين إنت قاعدة عم تتجوزي بالفستان الأبيض وأنا ساعتها بقدر أنشر هذا الفيديو، عملياً هي البنت ولا مرة ممكن تكون مرتاحة لأنه بتعرف إنه سهل عليه يوصل لإلها، لأقربائها، لبيتها.

حتى في الحالات التي تتفهم العائلة المصغرة وتقدم الدعم لابنتها عند تعرضها للعنف السبيري أو الابتزاز يبقى التهديد من دائرة العائلة الأوسع مثل أولاد العمومة والأخوال والأقارب، مما يعرض حياة النساء والفتيات إلى خطر فعلي، حينها تضطر النساء إلى الاختفاء أو اللجوء إلى مراكز وملاجئ أو دور حماية، بحسب أقوال المشاركات من مؤسسات المجتمع المدني.

أما مخاطر أثار العنف الرقمي فتنعكس على الواقع في عدة أشكال، منها انعزال الضحايا عن المجتمع، والتسرب من التعليم، والانصياع إلى الابتزاز، وتدهور الحالة النفسية، وتفكك العلاقات مع الأهل والأصدقاء، وصولاً إلى الانتحار والقتل. وهذا ما تلفت النظر إليه نجوان من مجموعة غزة خلال مشاركتها الشخصية:

كانت بداياتي في برنامج إعلامي نقدي وجريء وتم إيقاف البرنامج بعدما تعرضت لشن حملة إلكترونية ضدي من شخصيات منفذة، وتم انتقال التهديد إلى أرض الواقع ورفعت قضية ضد الحكومة اللي في النهاية تنازلت عنها خوفا على حياة زوجي وأولادي.

3. الإسكات الممنهج والتطبيع مع العنف والرقابة الذاتية

بينما يكون التهديد والشتيم وبعض أنواع التحرش نوعاً صريحاً من العنف عبر وسائل التواصل الاجتماعي، فإن هناك نوعاً آخر من العنف المبطن لا يقل خطورة. وهو العنف ضد المرأة المغلف "بالدعابة" والذي تجد بعض النساء أنفسهن تتساهل أو تتواطى معه بغير قصد، أو دُفعن إلى ذلك خشية اتهامهن بالحساسية المفرطة و"المبالغة في رد الفعل". وهذا ما وصفته الكثير من المشتركات بالتخاذل المجتمعي عند الحديث عن المضامين وعن التداول الطبيعي معها.

أظهرت نتائج المسح أن النسبة الأعلى من المشاركات، نحو (33.2%)، يتعاملن بلا مبالاة مع المضامين العنيفة، ويحذفن حساب المُرسِل عند استلامهن مواد غير لائقة عبر وسائل التواصل الاجتماعي. هذه اللامبالاة، كما تصفها مشتركة من غزة، ناجمة عن عدم القدرة على مواجهة العنف الجندي الرقمي، فهو يتفاقم بسرعة ويصل إلى كل مكان لأنه رقمي، وهو جندي موجه ضد نساء في مجتمع يتسم بالأساس بقمعه للنساء. لذلك تفضل ناريمان-على حد قولها- عدم الدخول في معركة خاسرة من الأساس. تعكس كلمات ناريمان من غزة، تبني الرقابة الذاتية والتي تسهم في تعزيز إسكات النساء في الحيز الرقمي:

أراجع نفسي آلاف المرات قبل أن أكتب أي منشور، وخصوصًا بسبب موضوع التشهير والتهجم الشخصي ومفردات التي تكون في كثير من الأحيان سياب وشتائم. ومهما كان الإنسان متفتح لكن في كثير من الأحيان صعب إنه يتقبلها ويستوعبها وخاصة إنه نحنا في مجتمع شرقي اللي بيخلي العيب أكثر علينا كنساء.

أدًا، العنف الجندي الرقمي يعزز الرقابة الذاتية وتطبيق عملية الإسكات بشكل ممنهج وعن وعي وبالتالي التطبيع مع العنف الجندي الرقمي وهذا ما تصفه سماح من غزة بقولها: "يصبح في داخلنا شرطي صغير يقول لنا هذا مسموح وهذا لا".

تضيف ليندا خوالد من جمعية نساء ضد العنف جانبًا آخرًا لفهم "اللامبالاة" ولا سيما في ظل إغلاق (91%) من الملفات المقدمة للشرطة، تفضل المشتكية في ظل هذا المعطى أن لا تتوجه إلى الشرطة في الكثير من الحالات. ولا سيما في ظل تواطؤ الشرطة الإسرائيلية مع منظمات الإجرام التي تنشط في المجتمع الفلسطيني في مناطق الـ48، حيث تشير المعطيات بأن (56%) من النساء الفلسطينيات من مناطق الـ48 قتلن بأسلحة نارية. تشير المعطيات أيضًا إلى أن (83%)³⁶ من ضحايا العنف وجرائم الاعتداءات والتحرش الجنسي في الـ48، تتجنب التوجه لتقديم شكوى رسمية للشرطة الإسرائيلية، لأنهن لا يثقن بالشرطة بسبب المماثلة في معالجة الشكاوى وعدم استنفاد الإجراءات الجنائية ضد الجناة.

من اللافت للنظر في نتائج المسح هو التوجه إلى طلب المساعدة، حيث تظهر النتائج بأن (22.4%) من المستطلعات يحذفن المُرسِل، ويتوجهن للحديث مع أحد أفراد الأسرة؛ ونحو (11.1%) من المستطلعات يتوجهن للحديث مع صديق/ة، ونحو (10.7%) يتوجهن إلى الشرطة، و فقط (9.9%) منهن يفضلن التوجه إلى خط دعم ضحايا الاعتداءات أو جمعيات نسوية. وهذا يتوافق مع كلام أهيلة شومر- مديرة مؤسسة سوا والتي تشير إلى أن الكثير من القضايا تصلهم في مرحلة متأخرة، أي بعد أن تكون عملية الابتزاز في درجات متقدمة وبعد حدوث الضرر. يظهر في الجدول (5) إجابات المستطلعات عن السؤال عن ردة فعلهن في حال تعرضهن لمواد غير لائقة عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

36. عرب 48، (2022، 16 تشرين الأول). التحرش الجنسي في المجتمع العربي: جرائم في طي الكتمان. التحرش الجنسي في المجتمع العربي... جرائم في طي الكتمان. **عرب 48**.

جدول 4: رد الفعل عند التعرض لمواد غير لائقة على الفضاء الرقمي

النسبة	العدد	الإجابة
22.4%	338	القيام بحذف الذي يرسل المواد غير اللائقة والتوجه للحديث مع أحد أفراد الأسرة
11.1%	168	القيام بحذفه والتوجه للحديث مع أحد الأصدقاء
8.6%	130	القيام بحذفه والتوجه للحديث مع اخوته وشباب العائلة لمعاقبته
33.2%	501	حذفه وعدم المبالاة
9.9%	150	حذفه والتوجه لخط دعم لضحايا الاعتداء أو جمعية نسوية
10.7%	161	حذفه والتوجه للشرطة لتقديم شكوى
4.0%	60	اقوم بإغلاق حسابي على الموقع

وبحسب النتائج قد تصل الرقابة الذاتية للنساء إلى حد إغلاق حساباتهن الشخصية على مواقع التواصل الاجتماعي وبلغت نسبة من يخترن هذه المكانية نحو (4%).

تقول دينا من مجموعة الضفة الغربية، في هذا الصدد:

اللي احنا بنشوفه على مواقع التواصل الاجتماعي هي فقط قضايا رأي عام، أما اللي بضل مغطى وما ينتشر على مواقع التواصل الاجتماعي هو أكثر، فأنا برأي مواقع التواصل الاجتماعي هي سلاح ذو حدين، الجانب الأول أنها كشفت عنجد عن ظلم اللي بتعرضوله النساء والاعتداء وبعض القصص اللي كان ممكن يتم التستر عليها، الإشي الثاني هو أنه مع الأسف صارت الناس تستخدم وسائل التواصل الاجتماعي كوسيلة ضغط على النساء من التحرشات اللي بتعرضوله البنات من الابتزاز الإلكتروني اللي بتعرضوله البنات اللي هو صار سبب لانتحار البنت أو سبب لإنه الأهل عنجد يقتلوا بنتهم، مثل استغلال الصور البنات هي القصص اللي بتصير. مع الأسف بظل مش بس المجتمع مش آمن كمان وسائل التواصل الاجتماعي مش آمنة، سواء للبنات أو حتى السيدات المتزوجات.

وتقول عفيفة، أيضا من مجموعة الضفة الغربية، ثمة نقطة ضوء في الصورة القائمة، وتشدد على أنه:

في السنوات الأخيرة صار في جراءة أكثر إنه إحنا نعبر ونرفض على الأقل ونحاول نبحث مع بعض عن حلول ايش ممكن نعمل لمين ممكن نتشكى لمين ممكن نتوجه عشان الإشي ما يضل مستمر، بس كمان هذا الإشي بيعتمد على العائلة والمجتمع اللي إنت محيط فيكي والناس الحواليكي هل هم ناس داعمين أولا وهم كمان نظرتهم للأمور كيف، اذا كانت هي نظرة ذكورية أولا، لأنه اذا انت في مجتمع ذكوري فهو رح يلغي حقل بالوجود على هي المنصة مقابل انك ما تتعرضي لهذا الاعتداء أو العنف يعني بدل من ما يعلمك كيف إنت تواجهي هذا العنف وكيف تتخلصي منه وتمرقي منه، أنا بالنسبة لإلي هيك يعني على صعيد الصبايا في السنوات الأخيرة في تطور إنه الصبايا عم يحاولوا يحكوا وعم بيحاولوا إنه يرفضوا هذا الإشي اللي عم بصير، مش كل المرات بنجحوا وبكون سهل عليهم، بس في تغيير ايجابي شوي، بس كمان في أشياء محيطة اللي هي بتأثر على هذا الإشي.

4. الحد من التعبير عن الرأي.

وفرت التكنولوجيا الرقمية، ولا سيما في سياقات سياسية تتسم بالصراع مثل السياق الفلسطيني، والشردمة الجغرافية بفعل الممارسات الإسرائيلية، وسيلة ومساحة جديدة لمناصرة حقوق الإنسان والدفاع عنها وممارستها والتأثير على جميع أنواع الحقوق، المدنية، والسياسية، والثقافية، والاقتصادية، والاجتماعية. بيد أنها تُستغل لقمع الحقوق والحد منها وانتهاكها، من خلال المراقبة والمضايقات عبر الإنترنت، التي بدورها تجعل الفضاء الرقمي يتسم بعدم المساواة، والتمييز والمس بحق التعبير عن الرأي.

وفي إطار ذلك، فضلًا عن تعرض المدافعات عن حقوق الإنسان والناشطات والصحفيات الفلسطينيات للانتهاكات التي تتعرض لها النساء بسبب النوع الاجتماعي، تتعرض أيضًا للمضايقات والانتهاكات بسبب نشاطهن المهني، مما يضاعف شدة الانتهاك ووطأته. حيث لا يمكن لنا أن نغفل الانتهاك الرقمي الذي يستهدف المحتوى الفلسطيني، لا سيما حين يتعلق بالاعتداءات الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني، هذا الانتهاك الذي يكون مصدره خوارزميات منصات التواصل الاجتماعي، أو بلاغات قدمها الجانب الإسرائيلي، ووجدت في منصات التواصل انحيازًا معها.

ولعل من الأمثلة البارزة لهذه الممارسات، اعتقال القوات الإسرائيلية للصحفية وأستاذة الإعلام في جامعة بيرزيت د. وداد برغوثي عام 2019، حينها، قدمت سلطات الاحتلال لائحة اتهام ضد البرغوثي تتضمن بند "التحريض على مواقع التواصل الاجتماعي"،³⁷ بادعاء أنها تنشر منشورات على فيسبوك تدعم أنشطة وتنظيمات معادية، وهو ما تصفه مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان نهجًا لدى الاحتلال هدفه القمع وسلب حرية الرأي والتعبير المكفولة بموجب المواثيق والاتفاقيات الدولية.³⁸

إضافة لذلك، قد تتعرض الصحفية أو الناشطة في الضفة الغربية وقطاع غزة لحملة تحريض رقمية تمارس من قبل جهات متنفذة ومختلفة في حال عدم توافقها مع آراء ذوي القوة والنفوذ، ومن الأمثلة البارزة، تعرض صحفيات وناشطات فلسطينيات لسرقة هواتفهن بشكل مقصود خلال مظاهرة احتجاجية في مدينة رام الله في شهر حزيران/يونيو 2021، احتجاجًا على مقتل الناشط الفلسطيني نزار بنات على يد أجهزة الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية، حيث تعمدت جهات محسوبة على الأجهزة الأمنية الفلسطينية، إلى استعمال وسائل القمع العنيف واستخدام الابتزاز الاجتماعي والعائلي من خلال سرقة هواتف المحتجين، ولا سيما الإناث والصحفيات وتسريب ونشر صور تمس بخصوصيتهن على وسائل التواصل الاجتماعي، والتحريض ضدهن والتحرش بهن جسديًا ولفظيًا.

قبل الانتقال إلى التوصيات المقترحة للحد من العنف الجندي الرقمي، من الجدير التطرق إلى بعض النقاط لفهم المعطيات التي لاحظناها خلال كتابة البحث. تظهر نتائج الاستطلاع والمقابلات صورة مركبة، حيث يُبين المسح بأن الضفة الغربية هي الأقل عرضة للتعرض إلى التحرش الرقمي، بينما يُبين أن مجموعة مناطق الـ48 هن الأكثر عرضة للتحرش والابتزاز. ويمكن تحليل هذه النتائج بالانفتاح واستخدام الحيز الرقمي بوتيرة أكبر. إلى جانب ذلك، وكما دُكر سابقًا، يمكن فهم الحذر "الزائد" في الضفة الغربية لدرجة عدم مشاركة الصورة التعريفية في منصات التواصل الاجتماعي ومراجعة إعدادات الخصوصية بشكل دائم أو حتى تأييد رقابة الأهل، كنوع من توفير الحماية؛ أو قد يؤثر انقطاع الكهرباء الدائم في غزة

37. مكتب اعلام الأسرى. (2019، 11 أيلول). تمديد اعتقال الأسيرة وداد البرغوثي لأسبوعين ونياحة الاحتلال تتهمها بالتحريض. مكتب اعلام الأسرى.

38. مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان. مصدر سابق.

على منالية الوصول إلى الإنترنت، وبالتالي التواجد الأقل في الفضاء الرقمي والانكشاف بشكل أقل للعنف الجندي الرقمي. لكن، من الممكن قراءة النتائج على أنها تصف حال إخضاع للنساء وتقييد ظهورهن في الفضاء العام وعدم بذل جهد لحماية النساء من قبل الشركات والتشريعات القانونية وسلطات القانون المتمثلة بالشرطة والرقابة المجتمعية. أو على سبيل المثال، التساهل مع العنف الجندي الرقمي؛ أو بكل بساطة عدم معرفة التصرف في حال التعرض له، والذي ينعكس بعدم اللجوء السريع إلى تلقي المساعدة، و الخجل من وصم النساء او التشكيك في شرفهن، كما ذكرت إحدى المشتركات من غزة.

للقوف على ظاهرة العنف الجندي الرقمي في السياق الفلسطيني وسبل مواجهته، من المهم أيضاً، فهم العنف الجندي في الفضاء الرقمي، عبر هياكل القوة والنظام الأبوي وسيطرة التقاليد والعرف المجتمعي وليس فقط عبر انعكاس الأرقام والنسب المئوية. في هذا السياق، شكلت المجموعات البؤرية رافدا مهما لعرض التناقضات والتركيبيات في المجتمع الفلسطيني.

يبرز البحث بوضوح "المصيصة" التي تعيش فيها النساء الفلسطينيات بكل ما يتعلق بالعنف الجندي الرقمي. فمن جهة، التواجد في الفضاء الرقمي هو حق مشروع ومساحة عامة ومن المفروض أن تكون حرة، آمنة ومتساوية للجميع؛ ومن جهة ثانية، تُستنسخ آليات السيطرة والقمع ضد النساء من خارج الفضاء الرقمي إلى داخله. وقد اجتمعت المؤسسات النسوية وخبيرات العمل النسوي في فلسطين، ضرورة التوعية الدائمة حول الأمان الرقمي والتشديد على قيم المساواة والحرية والحق في التعبير عن الرأي والمحافظة على الخصوصية بشكل مواز، لمواجهة هذه "المصيصة".

في كل الأحوال، يأتي هذا البحث ليفتح آفاقاً جديدة لأبحاث إضافية تمكننا من فهم ظاهرة العنف الجندي في الفضاء الرقمي ولا سيما في ظل تنامي الظاهرة والتطور التكنولوجي السريع ودخوله الى حياتنا.

توصيات للحد من العنف الجندي ضد الفلسطينيات في الفضاء الرقمي

تظهر نتائج المسح بأن السبل التي من شأنها الحد من العنف الجندي في الفضاء الرقمي تعوّل بالأساس على تكثيف جهود المجتمع المدني لزيادة الوعي ونسبة (30.1%)، يليه مباشرة تعزيز دور الأهل من خلال تعزيز دورهم التوعوي والتوجيهي بنسبة (29.1%). و فقط في المرتبة الثالثة تعزيز التشريعات والإجراءات القانونية بنسبة (20.5%)، و (5.8%) اخترن خروج النساء من وسائل التواصل الاجتماعي للحد من العنف الجندي الرقمي، وهو ما يمكن اعتباره امتداداً لإقصاء النساء من الحيز العام (انظروا الجدول 7).

جدول 5: السبل للحد من العنف الجندي في الفضاء الرقمي

النسبة	العدد	الإجابة
29.1%	490	تعزيز دور الأهل من خلال قيامهم بدور توعوي وتوجيهي
20.5%	344	تعزيز التشريعات والإجراءات القانونية
9.5%	159	استعمال العنف تجاه المعتدين
5.8%	98	خروج النساء من الانترنت ووسائل التواصل الاجتماعي
30.1%	506	تكثيف جهود مؤسسات المجتمع المدني لزيادة وعي الشباب من خلال ورش عمل متخصصة
5.1%	85	حلول أخرى

تتقاطع التوصيات المنبثقة من المجموعات البؤرية والمقابلات الشخصية مع مندوبات/ي المؤسسات النسوية مع نتائج المسح في أهمية تعزيز الوعي، وأهمية دور الأهل وتعزيز التشريعات والإجراءات القانونية. إلى جانب ذلك، تطرقت المشاركات في المجموعات إلى توصيات إضافية وبتفصيل أكثر، وفيما يلي تلك التوصيات:

1. تعزيز رفع الوعي

1.1 مثلث التوعية: المدارس، الأهل، والنساء

تشير المشاركات في البحث إلى ضرورة بناء -ما يمكن تسميته- مثلث التوعية بين المدارس (الطواقم والطلاب/ات)، الأهل والنساء. وذلك من خلال تطوير برامج تربوية وورشات عمل تركز على الجانب القيمي للتكنولوجيا وليس فقط طرق استعمالها كآليات تواصل. من المهم، العمل بشكل مواز مع جميع الأطراف.

تقول مايا من مجموعة الفلسطينيات في مناطق ال 48:

كوني معلمة أرى أنه من المهم رفع التوعية من خلال التطرق لمواضيع التنمر، العنف الرقمي والتحرش. يوجد حاجة للتشديد على القيم. ومن المهم محاولة التأثير من خلال المحل الذي أنت بتشتغلي فيه... وفي حال وجود من يتعرض لتعنيف معين ولتحرش بنفع إنه إحنا نرفع التوعية ونجرب نكون داعمين.. يعني إذا بدى أفكر بإيجابية نجرب نساعد، نرشد، نعمل محاضرات توعية حول الأمان الرقمي والخصوصية وكيف نحمي حالنا.

وأثنت لمياء نعامنة، مديرة السوار، على أهمية مكانة الأهل كقدوة لأطفالهم:

يجب أن يكون هنالك قيم، أن يكون عمود فقري لتتبعه. لما إنت بتبني عند ابنك قيمة واضحة، ابنك أو بنتك بكتسبها بس إذا إنت كل الوقت عندك معايير مزدوجة، ومليون إشي على نفس المعيار، حتى ولادنا وبناتنا يستهزءوا فينا، ولأنه هذا جيل كثير ذكي، بس بنفس الوقت ممكن يودي حاله للهاوية.

رولا من مجموعة الضفة الغربية، تشدد على أهمية دور المدارس في تربية الأجيال وتعزيز علاقة الأم بالابنة:

أول إشي بدي احكيه إنه لازم يكون عنا توعية بالمدارس، إنه نشرح للطلاب إنه في حدود وبدونها رح يصير عنا مشاكل، ثاني إشي لازم تكون العلاقة بين البنات وأمهات أقوى يعني إنه مثلا إذا واحد ابتزها على الإنترنت لازم تروح تحكي لأمها وأمهات تساعدنا. إذا البنات حست إنه الأم مش رح تساعد ممكن تتجه لطرق مختلفة وغلط عشان تحمي حالها، ممكن تتجه لأصدقاء السوء أونها تلبى طلبات الشخص اللي ابتزها. أما إذا كانت الأم بتسمعها ممكن تتحل المشكلة بطريقة أبسط“.

1.2 حملات توعية مخصصة للنساء حول العنف الرقمي ومكافحته

تُجمع جميع المؤسسات التي شاركت في هذا البحث على ضرورة تعزيز الحذر عند النساء وتوحيه وعدم منح ثقتهم العمياء لأي شخص يتعاملن معه لا سيما في الفضاء الرقمي. من تجربة نساء ضد العنف تقول ليندا خوالد حين تتوجه إلى الشرطة:³⁹ “بتعرفي إيش الشرطة بيقولولنا؟ بيقولولنا وعوا النساء إنه ميوقعوش هيك وقعات... انتشر خلص انتشر فش إيش نعمل“. كما تشدد أهيلة شومر- مديرة مؤسسة سوا، والتي تعمل كذلك على تقديم ورشات توعية للنساء، على ضرورة تكثيف الورشات التوعوية وتدريب الأمان الرقمي والسلامة على الإنترنت والعنف الجندي الرقمي وطرق تجنبه ومكافحته.

نصحتي أكثر إنه نفكر بالإشي اللي بنكتبه، المحافظة على الخصوصية إشي كثير مهم، وكشف المعلومات عن حالنا وعن حالتنا النفسية هو مش كثير إشي مفيد إنه أنشره لأنه ممكن يستخدم ضدي بشكل كثير سيئ اجتماعيا وسياسيا.

1.3 التواجد الدائم في الفضاء الرقمي: حملات إلكترونية توعية في الفضاء الرقمي

تشير المشاركات أيضا إلى ضرورة التواجد الدائم في الفضاء الرقمي كجزء مواز للتواجد في الحيز العام في الواقع. لذلك يجب تعزيز والاستمرار في الحملات الإلكترونية التوعية حول موضوع العنف الجندي الرقمي مع التطرق إلى عناوين وجهات تستطيع النساء التوجه إليها لتلقي دعم واستشارة ومرافقة قضائية. أيضا، من المهم تعزيز حملات توعية إلكترونية مبسطة لشرح أسس الخصوصية وكيفية التعامل مع الفضاء الرقمي باللغة العربية، تكون موجهة لأعمار مختلفة من النساء. إضافة إلى تقديم مضمين موجهة تعزز المساواة الجندي. كما ويجب الأخذ بعين الاعتبار، التعددية المجتمعية وموائمتها مع المجموعة والمنطقة الموجهة إليها.

تقول آمنة من مجموعة الفلسطينيات في مناطق الـ48: “حملات التوعية يجب أن تكون مبنية بطريقة موجهة... لأنه كل منطقة معينة (النقب/الضفة/غزة/الشمال) لها خصائصها“.

وتشدد الممثلات عن جمعية القوس على الدور الهام لحملات التوعية في منصات التواصل الاجتماعي وبحسب تعبيرهن: “نفس المنصات التي يتم من خلالها ممارسة العنف الجندي ضدنا ومهاجمتنا، لها خاصية مهمة وهي الوصول إلى عدد أكبر من الناس“، وهذا ينعكس في أعداد المشاركين/ات في حملات التوعية الرقمية والتي تصل إلى (40,000) مشاركات/ين.

39. الشرطة الإسرائيلية في هذه الحالة.

2. تعزيز العمل مقابل الشرطة

تجمع المؤسسات المدنية والكثير من المشاركات في المجموعات البؤرية على أهمية دور الشرطة وتنفيذ أحكام رادعة لمواجهة العنف الجندي الرقمي. وبالرغم من عدم الثقة بمؤسسة الشرطة كما تظهر المقابلات مع المؤسسات المدنية والمجموعات البؤرية، إلا أنهم يرون بالشرطة الجسم المخوّل لملاحقة مرتكبي الجرائم. تقول مايا من مجموعة الفلسطينيات في (48)، بأنها لا تثق بالشرطة الإسرائيلية، "ممكن الواحد يروح ويسجل شكوى بس ممكن تنضب مع باقي الشكاوى بالجوارير... ممكن يعالجو شكاوى المجتمع اليهودي بس عنا احنا الفلسطينيين محداش يفرق معه". وانعدام الثقة بين الفلسطينيين في مناطق ال 48 ومؤسسة الشرطة الإسرائيلية هي معضلة مركزية بحاجة لدراسة أخرى ولا مكان لها هنا، بيد أن انعدام الثقة ينعكس في التوجه لمؤسسة الشرطة وسلطة الأمان الرقمي التابعة لها. لا يختلف شعور الفلسطينيات في الضفة الغربية وقطاع غزة بخيبة الأمل من دور مؤسسة الشرطة وعدم الثقة بها في التعامل مع العنف الجندي الرقمي على محمل الجد. تقول عفيفة في هذا الشأن:

وحدة الجرائم الإلكترونية بأي مكان مفروض يكون إلهها دور فاعل، بس انت عم بتروحي تقدمي الطلب مرة ومرتين وثلاث وأربعة وبحكولك ارجعي قدمي مرة ثانية ومش عم بكون في جدوى مع إنه في تخوف إنه بمراحل معينة يصيروا يستخدموا هذا الإشي ضدنا.

وتبيّن أحوال عفيفة أن ثمة تخوفاً حقيقياً من استعمال تفاصيل الشكاوى التي تقدمها النساء لوحدة الجرائم الإلكترونية ضد هذه النساء لاحقاً، ولا سيما إذا كنّ ناشطات سياسياً واجتماعياً وحقوقياً. علاوة على ذلك، تشير اسراء من مجموعة الضفة الغربية إلى دور القانون وإلى قوة القانون العشائري في الضفة الغربية ولا ترى فيه رادعاً. وتشدّد على ضرورة اللجوء إلى القانون وإنفاذ أحكام رادعة للحد من العنف الجندي الرقمي. وبحسب أقوالها:

ممكن القانون العشائري يحل المشاكل بس كله رح يروح على فنجان قهوة أو مبلغ قليل من المصاري وبنسوا الموضوع، بس وبين الحل؟ ما في حل، لو في عنا عقاب أو قانون يمنع هذا الإشي ممكن ينتهي أو يخف.

على الرغم من عدم الثقة بمؤسسة الشرطة، تشير لمياء نعامنة من السوار بأنها تلاحظ جدية أكثر في التعامل مع قضايا العنف الجندي عندما ترافق المؤسسات النسوية الضحية مرافقة قانونية. لذلك من المهم تعزيز العمل مقابل الشرطة من خلال تعزيز وتوسيع طواقم المرافقة القانونية للنساء في المؤسسات النسوية والتي تعنى بمكافحة العنف الجندي ومن ضمنه العنف الجندي الرقمي.

3. التوجه السريع لتلقي المساعدة والدعم عند التعرض لابتزاز جندي الكتروني

من شأن التوجه السريع لتلقي المساعدة والدعم من قبل المؤسسات الفاعلة في حل المشكلة حتى وإن كان جزئياً وذلك من خلال المرافقة النفسية والقانونية. فضلاً عن ذلك بعض المؤسسات المدنية لها علاقات مباشرة مع منصات التواصل الاجتماعي وباستطاعتها المطالبة بإزالة المحتوى المسيء، على سبيل المثال، مؤسسة سوا التي تعمل في منطقة الضفة الغربية، فهي شريكة موثوقة لشركة ميتا؛

ولهذا كلما كان التوجه أسرع، كلما كانت النتيجة أنجع. مع هذا تقول جمعية نساء ضد العنف إنها لا تلجأ لاستعمال هذه الآلية، أولاً، لأنه لا يمكن إزالة هذه الملفات جذرياً، ففي كثير من الحالات يحفظ ويُخزّن الجناة هذه الملفات على حواسيبهم أو على حافظ ملفات (يو اس بي) ولا يمكن لشركة "ميتا" أو الشرطة إزالتها تماماً؛ ثانياً، إزالة هذه الملفات وحذفها قد يعرقل المسار القضائي في ملاحقة الجناة. لكن في حالات معينة تكون هذه الآلية ضرورية، لما تحمله الجريمة من آثار ومخاطر على حياة النساء. تشير جمعية السوار في هذا الصدد إلى معالجتها بعض الحالات قبل أن تصل إلى المسار القضائي، من خلال تبني أسلوب العواقب الباهظة التي من الممكن أن تكلف الجاني في حال التوجه إلى القضاء وهذا من أجل ردع المبتزّة عن ممارسة الابتزاز الجنسي أو الاقتصادي. على سبيل المثال تقول لمياء نعامنة - مديرة السوار:

إذا كان المبتز طالب جامعي مثلاً، تتوجه إليه محامية المؤسسة وعندما يعرف أن الثمن هو فتح ملف في الشرطة والذي من الممكن أن يخسر تعليمه وإمكانيات العمل في المستقبل - من شأن هذا الأمر أن يكون رادعاً في بعض الحالات .

4. خلق مساحات آمنة والتضامن الأخواتي

خلق مساحات آمنة وداعمة للنساء وملائمتها للمبنى المجتمعي والمنطقة. تقول حنان من النقب:

مجتمع النقب هو مجتمع تقليدي. مثلاً كثير نساء بتتعرض لعنف ممكن ما بتعرف أصلاً إنه تعرضت لعنف جندري لأنه بالثقافة حولها الحديث عن هاد المصطلح مش موجود، أو اذا بتعرف انها تعرضت لعنف جندري كثير في حالات بتخاف ومش ممكن تطلع الموضوع لأهلها واذا طلعت له أهلها ممكن يتم التستر عالموضوع أو تحميلها هيبى المسؤولية عن اللي صار. لمجتمع محافظ ممكن اقترح إنه يتم علاج الأمور عن طريق العائلة اللي ممكن تساعد أو المبنى الاجتماعي القائم والتوجه إلى شيوخ.

بالمقابل تشير أمينة من الضفة الغربية إلى ضرورة خلق مساحات آمنة بديلة وداعمة لتكون حاضنة تتدخل بطريقة صحيحة حسب الحالة.

بنت وحدة نزلت عن تجربتها بالتحرش ضمن مجموعة نسوية، بعدها انهالت تجارب لفتيات لمشاركة تجاربهم على هي المساحة وأطلقوا دعم معنوي وخطوات عملية باتخاذ إجراءات. بفكر لو ما كان في هذا النوع من المساحة اللي احنا نشارك فيها وعنجد تكون آمنة، كان ما بيكون مواجهة لهذا العنف.

5. تعزيز محو الأمية والجهل الرقمي وتطبيق إعدادات الخصوصية بجدية

أظهرت النتائج أن النسبة الأكبر من المشاركات (86.8%)، يفحص إعدادات الخصوصية على منصات التواصل الاجتماعي، وهذه نسبة جيدة جداً وتعكس مستوى الوعي بأهمية الخصوصية على مواقع التواصل الاجتماعي. ومن خلال تحليل التباين بين المناطق الجغرافية نجد أن المشاركات من المناطق الضفة الغربية يقمن بفحص الخصوصية بشكل أكبر من المناطق الأخرى حيث بلغت النسبة نحو

(91.1%)، وربما هذا ما يفسر النتائج التي تُظهر أنهن الأقل تعرضاً لمحاولات تسريب الصور واختراق حساباتهن. بينما نجد أن المشاركات الفلسطينيات من مناطق الـ48 هن الأقل فحصاً للخصوصية على منصات التواصل الاجتماعي حيث بلغت النسبة (82.4%). وأفادت نحو (38%) من المشاركات من مناطق الـ48 بأنهن تعرضن سابقاً لاختراق حساباتهن على منصات التواصل الاجتماعي لمرة أو أكثر ونحو (28.4%) تعرضن لمحاولات تسريب الصور على منصات التواصل الاجتماعي لمرة أو أكثر.

تعكس هذه المعطيات العلاقة المتينة بين المعرفة الإلكترونية أو تطبيق إعدادات الخصوصية والمحافظة على الأمان الرقمي، في الحد من انتهاك الخصوصية للنساء في الفضاء الرقمي والذي من شأنه مكافحة العنف الجندي الرقمي أو على الأقل تقليص حجمه.

6. تعزيز دور الشركات في مكافحة العنف الجندي الرقمي

لا يزال العالم الرقمي يوفر مساحات للنساء وبالتالي، فإن حماية حقوقهن وسلامتهن على هذه المنصات أمر مطلوب وضروري لجعل الفضاء الرقمي أكثر أماناً وعدلاً ومساواة. انبثقت عن البحث أربع توصيات تخص دور شركات التواصل في مكافحة العنف الجندي الرقمي:

6.1 تفعيل خوارزميات أو طرق لحجب محتوى مسيء للنساء مع الأخذ بعين الاعتبار عدم المساس في حرية التعبير عن الرأي: تقول عفيفة من الضفة الغربية، بأن الشركات تتحمل مسؤولية كبيرة عن حجب المضمون المسيء الذي تتعرض له النساء وهي قادرة على فعل ذلك- والدليل هو سهولة حجب المحتوى الفلسطيني. تقترح الشركات في البحث بتفعيل حملات ضغط ومرافعة مقابل الشركات لتغيير سياساتها بشأن تواجد محتوى عنيف ومسيء موجه ضد النساء. ولكنها لا تغفل الثمن المترتب بعدم مناقشة ووضع الحد الفاصل بين خطاب كراهية وعنف جندي من جهة. وحرية التعبير من جهة أخرى.

6.2 التعاون مع الشرطة المحلية: تقترح المؤسسات النسوية الفاعلة والتي ترافق قانونياً قضايا العنف الجندي الرقمي أن تسهل شركات التواصل الاجتماعي تعاونها مع الشرطة في حالات العنف الجندي الرقمي خصوصاً في الحالات التي تكون من خارج البلاد ولا يوجد للشرطة المحلية سلطة فعلية ونافذة على الجاني/ة في الفضاء الرقمي. وتطوير آلية إنفاذ القانون في حالات ممارسة العنف الجندي رقمي عابر للحدود.

لما في اشي مثبت أوانه في شك كبير يجب تسهيل عملية التحقيق، والشغلة الثانية أنه إذا في حالات بين دول يجب ان يكون رابط بين سلطات إنفاذ القانون بين الدول المختلفة... يعني إذا في شكوى من امرأة موجودة بالبلاد والشرطة بتتوجه لفيسبوك و فيسبوك بتتوجه مسؤولية وتتوجه للشرطة بالمغرب مثلاً... بما إنها شبكة تواصل فيجب أن تكون شبكة تواصل لإنفاذ العدالة.

6.3 التشديد على خصوصية اللهجات العربية: في حال هذا البحث اللهجة الفلسطينية وذلك عبر توظيف مختصين في اللهجة والثقافة الفلسطينية والذين من شأنهم استكشاف محتوى جندي مسيء في الفضاء الرقمي.

6.4 ضرورة توضيح قوانين ولغة ميتا نفسها وجعلها نافذة بشكل متساو: تحاول الشركات تبني سياسة عامة واحدة نافذة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بدون الأخذ بعين الاعتبار خصوصية البلدان. على سبيل المثال تنوه أهيلة شومر، مديرة مؤسسة سوا، عن اللغة التي تستعملها شركة ميتا في شرح سياساتها وهي لغة غير واضحة رغم أن المصطلحات والتعريفات مترجمة بطريقة صحيحة- ولكنها غير مفهومة وغير واضحة.

7. ضرورة رصد وتوثيق الانتهاكات الجندرية في الفضاء الرقمي

على الرغم من وجود معطيات كثيرة حول العنف الجنسي والجسدي- إلا أنه يوجد شح في رصد البيانات وفرزها بحسب أنواع العنف، وبالتالي يوجد نقص في البيانات المتعلقة بالعنف الجندري الرقمي. حيث أن المعلومات الدقيقة والارقام تتفاوت بين المؤسسات التي تمت مقابلتها وخصوصا انها تعمل بشكل واسع على أكثر من محور. إن تكثيف الجهود لرصد العنف الجندري الرقمي، يمكننا من فهم ودراسة وتتبع هذه الظاهرة وهي ضرورة لفهم سبل الحد منه. لذلك عمل مؤسسات المجتمع المدني ومنصة "حر" التي تقوم برصد الانتهاكات الرقمية ومن ضمنها العنف الجندري، مهم جدا ويجب تدعيمه لبناء قاعدة بيانات يتم الارتكاز عليها عند تقديم أي مقترح لشركات التواصل الاجتماعي، وللسلطات التشريعية في حال المرافعة لقوننة تجريم العنف الجندري الرقمي وعند دراسة الظاهرة.

عناوين لدعم ومساعدة ضحايا العنف الجندري والجنسي

الضفة الغربية:

سوا: <https://sawa.ps>

مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي: <https://www.wclac.org>

جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية: <https://pwwsd.org/ar>

مركز الإرشاد النفسي - الاجتماعي للمرأة: <https://www.pscw.org/ar>

مناطق ال48:

السوار: <https://assiwar.com>

نساء ضد العنف: <https://wavo.org/ar>

منصة حر: <https://7or.7amleh.org>

القوس: <https://alkhat.org>

كيان: <http://www.kayanfeminist.org/ar>

غزة:

مركز شؤون المرأة: <https://new.wac.ps>

طاقم شؤون المرأة: <http://watcpal.org>

مركز الأبحاث والاستشارات القانونية للمرأة: cwlr.ps

تواصلوا معنا

info@7amleh.org | www.7amleh.org

Find us on social media : **7amleh**

